



هندسة التخطيط العمراني



جامعة النجاح الوطنية

التخطيط الإقليمي العمراني المكاني لمحافظة سلفيت

إعداد الطالبة:

ريم عامر

مقدم إلى:

د. علي عبد الحميد

د. زهراء زواوي

تم تقديم هذا الجزء من البحث ضمن مساق مشروع التخرج (1) بقسم هندسة التخطيط العمراني، كلية الهندسة وتكنولوجيا المعلومات، جامعة النجاح الوطنية، نابلس

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات... الحمد لله على إتمام مشروع
تخرجي بنجاح

أهدي نجاحي هذا إلى من كلَّه الله بالوقار... وإلى من أحمل اسمه بكل
افتخار... **والدي الحبيب**

إلى بسمة الحياة وسر الوجود... وإلى معنى الحب والحنان... **أمي الغالية**

إلى من هم سندي في الحياة... ومصدر قوتي... **اخوتي قرّة عيني**

وإلى **صديقتي العزيزات**... اللواتي وقفن بجاني طوال مسيرتي الدراسية...
هذه الوقفة التي لطالما تمنينا أن نقفها...

أسأل الله أن يمنّ علينا بالتوفيق والنجاح الدائم في كل معارك الحياة
والحمد لله على ما كان... وما نحن به... وما سيكون...

شكر و تقدير

" كن عالماً...فإن لم تستطع فكن متعلماً...فإن لم تستطع فأحب العلماء...فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

أحمد الله الذي انار لي درب العلم والمعرفة...وأعاني على أداء هذا الواجب...ووفقي إلى إنجاز هذا العمل...أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيدٍ لإتمامه... كما لا يسعني إلا أن أخصّ بأسمى عبارات الشكر والتقدير الدكتور "**علي عبد الحميد**" والدكتورة "**زهراء زواوي**"، لما قدماه من جهدٍ ونصحٍ ومعرفةٍ طيلة إنجاز هذا البحث... ولا يفوتني أن أشكر الأستاذ "**صلاح الشخشير**" على كل الدعم والمساعدة التي قدمها لي... كما أشكر كل من أبدى رأياً أو قدّم مساعدةً ساهمت في إتمام هذا البحث...

إلى كل من دعمني و ساعدني و وقف إلى جانبي... لكم مني كل الشكر...

فهرس المحتويات:

رقم الصفحة	الموضوع	الترقيم
1	الفصل الأول: مقدمة البحث	
1	مقدمة عامة	1.1
2	التخطيط الإقليمي في فلسطين	2.1
4	أهمية ومبررات البحث	3.1
4	أهداف البحث	4.1
5	خطة ومنهجية البحث	5.1
5	جوانب البحث	1.5.1
6	مناهج البحث	2.5.1
7	مصادر المعلومات	6.1
8	الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة	
8	مفهوم التخطيط وأهدافه ومستوياته	1.2
8	مفهوم التخطيط	1.1.2
9	أهداف التخطيط	2.1.2
9	مستويات التخطيط	3.1.2
11	التخطيط الإقليمي	2.2
11	مفهوم التخطيط الإقليمي	1.2.2
12	النشأة والبدائية	2.2.2
13	التخطيط الإقليمي وعلاقته بالتخطيط القومي	3.2.2
13	خصائص ووظائف التخطيط الإقليمي	4.2.2
15	أهداف التخطيط الإقليمي	5.2.2
16	النماذج والنظريات المتعلقة بالتخطيط الإقليمي	6.2.2
22	الفصل الثالث: حالات دراسية مشابهة	
22	الحالة الدراسية الأولى: (على المستوى المحلي) // التخطيط لتطوير إقليم الشعراوية وتنميته في شمال محافظة طولكرم	1.3
24	الحالة الدراسية الثانية: (المستوى العربي) التخطيط التنموي الإقليمي في إطار اللامركزية الإدارية_التجربة الأردنية.	2.3
25	الحالة الدراسية الثالثة: (المستوى العربي) أي دور للتهيئة والتخطيط الإقليمي في توازن الشبكة العمرانية، الجزائر نموذجاً	3.3
26	الحالة الدراسية الرابعة: (على المستوى العالمي) الخطة الإقليمية لمدينة انقرة: (2011-2013) وكالة انقرة للتنمية عام 2010	4.3
27	الفصل الرابع: موقع المشروع	

27	خصائص الموقع	1.4
27	الخصائص الجغرافية	1.1.4
27	الموقع	1.1.1.4
28	المناخ	2.1.1.4
29	القيمة الزراعية للأراضي	3.1.1.4
30	التقسيم الإداري للتجمعات	2.1.4
30	مبررات المشروع وأهميته	2.4
31	مبررات اختيار الموقع	3.4
32	مبررات تتعلق بالوضع الإقليمي	1.3.4
33	مبررات سياسية	2.3.4
36	مبررات اقتصادية	3.3.4
37	التشخيصات القطاعية	4.4
37	قطاع التخطيط والتنظيم	1.4.4
38	قطاع السكان والديمغرافيا	2.4.4
42	قطاع البنية التحتية	3.4.4
43	قطاع الطرق والمواصلات	4.4.4
44	قطاع الخدمات والمرافق المجتمعية	5.4.4
44	قطاع التعليم	1.5.4.4
45	قطاع الصحة	2.5.4.4
46	قطاع الخدمات الادارية والثقافية	3.5.4.4
47	قطاع البيئة والموروث الثقافي	6.4.4
49	قطاع الاقتصاد	7.4.4
51	التحليل القطاعي	5.4
51	المؤثرات الايجابية والفرص	1.5.4
52	المؤثرات السلبية والمحددات	2.5.4
54	الفصل الخامس: مقترح المشروع	
54	مقدمة	1.5
54	الرؤية التنموية	2.5
54	القضايا التنموية	3.5
55	الاهداف التنموية	4.5
56	اتجاهات التوسع المستقبلي	5.5
57	التوجهات التنموية المقترحة	6.5
58	المخطط العمراني الإقليمي المقاوم لمحافظة سلفيت	7.5
59	المصادر والمراجع	

فهرس الخرائط:

الصفحة	عنوان الخريطة
27	خريطة الموقع
28	خريطة الطبوغرافيا
29	القيمة الزراعية للأراضي
30	التقسيم الإداري للتجمعات
32	الوضع الإقليمي
35	الوضع الجيوسياسي
35	التصنيفات الجيوسياسية للأراضي
36	المنشآت الاقتصادية القائمة
38	مشاريع التخطيط والتنظيم
39	التعداد السكاني
40	الهرم السكاني
41	الكثافة السكانية
41	اتجاهات التوسع السكاني حتى اليوم
42	المياه والصرف الصحي
43	خدمة النفايات
44	رتب الشوارع
45	الخدمات التعليمية
46	الخدمات الصحية
47	الخدمات الإدارية والثقافية
48	الوضع البيئي
49	الموروث الثقافي
51	النشاط الاقتصادي
52	المؤثرات الايجابية والفرص
53	المؤثرات السلبية والمحددات
56	اتجاهات التوسع المستقبلي
57	التوجهات التنموية
58	المخطط العمراني الإقليمي النهائي

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة محافظة سلفيت وتشخيص الوضع الحالي لها على مستوى جميع القطاعات التنموية ومعرفة الإمكانيات والفرص والمشاكل والتحديات في المحافظة للخروج بسياسات تخطيط عمراني تنهض بالمحافظة وتسهم في تطويرها بشكل متكامل وذلك بوضع مخطط عمراني إقليمي للمحافظة.

تم اتباع المنهج التحليلي الوصفي ، واتباع منهج التخطيط السليم القائم على التشخيص والتحليل السليم للوضع القائم وصولاً للتوجهات التنموية المقترحة.
تم الوصول الى عدة نتائج من هذه الدراسة أهمها:

- الوصول الى إقليم زراعي اقتصادي خدماتي متكامل واستغلال الموارد المتاحة في المحافظة التي تسهم في الوصول الى الغاية المنشودة.
- بعد تطبيق هذه المخطط ستكون المحافظة اكثر اعتمادية على ذاتها واكثر تكامل بين تجمعاتها العمرانية وتشكيل محافظة متكاملة من جميع النواحي.
- التخفيف من سيطرة الاحتلال على أراضي المحافظة والحد من امكانية توسع مستوطناته.

Abstract:

The purpose of this report is to study Salfect Governorate and to diagnose the current situation at all levels of development and to know the potential, opportunities, problems and challenges in the governorate to come up with urban planning policies that promote the governorate and contribute to its development in an integrated manner.

To achieve the objectives of the study, the descriptive method of analysis are followed based on the research and studies of the governorate and regional planning, through a proper planning methodology based on diagnosis and analysis of the status to reach the appropriate directions and development possibilities. Several results were obtained from this study, the most important of which are:

- Access to a fully integrated agricultural and economic agricultural territory and the exploitation of resources available in the governorate that contribute to reach the desired end.
- After implementing this plan, the governorate will be more self-reliant and more integration between its urban communities and the formation of an integrated governorate in all respects.
- To reduce the occupation control over the land, and limit the possibility of expansion of settlements.

الفصل الأول: مقدمة البحث

1.1 مقدمة عامة:

التخطيط (planning) بمفهومه العام هو الأسلوب العلمي الذي يهدف إلى تقديم الحلول أو بدائل الحلول للمشكلات الحالية أو المتوقعة للمجتمع وذلك في إطار خطة منظمة ذات سياسة وأهداف واضحة، خلال فترة زمنية محددة، تأخذ في الاعتبار الإمكانيات والموارد و المحددات الحالية أو المستقبلية سواء كانت بشرية أو طبيعية.

أما الإقليم (region) فهو مساحة مكانية معينة ومحددة تمثل الخطوط الجغرافية للدولة، وهو جزء من سطح الأرض يتميز بخصائص بشرية و طبيعية و اقتصادية تميزه عن باقي المناطق.

فإذا ما تم الدمج بين هذين المفهومين يظهر لنا مفهوم التخطيط الإقليمي؛ فهو مستوى من مستويات التخطيط، وهو همزة الوصل بين التخطيط القومي الشامل والتخطيط المحلي. ويمكن تعريفه بأنه دراسة الموارد الطبيعية والبشرية سواء المستغلة أم غير المستغلة في رقعة محددة من الأرض (إقليم) لمعرفة إمكانيات هذا الإقليم وموارده المتاحة، واستغلالها خلال فترة زمنية محددة لتحقيق أهداف معينة تهدف أساساً إلى النهوض بالإقليم وإنعاشه. (الزوكة، 1991، ص28)

ومعنى ذلك أن دراسة الإقليم وموارده تتطلب التعمق في دراسة العوامل الجغرافية المؤثرة والمتأثرة، الربط بين هذه العوامل والعوامل البشرية والطبيعية مجتمعة لرسم الخطة... أي أسلوب العمل - التي من شأنها استغلال هذه العوامل جميعاً لمصلحة سكانها استغلالاً طيباً، والى أقصى حد ممكن - مع الحفاظ قدر الإمكان على سلامة هذه الموارد الأساسية والعمل على تنميتها وتحسين طرق ووسائل استغلالها. (عبد الهادي، 2005، ص12)

والتخطيط الإقليمي بهذا التعريف يرتبط بالحكم المحلي اللامركزي الذي يحمي ويصون ويستثمر الموارد المحلية لصالح الإقليم والدولة ككل، ومع ذلك فهو جزء من التخطيط القومي (National Planning) الذي يرتبط أساساً بالمركزية.

بدأ مفهوم التخطيط الإقليمي خلال النصف الثاني من القرن الـ 19 مواكباً للثورة الصناعية ، و بدأ يأخذ شكل العلم مكتمل النضوج في منتصف القرن الـ 20 في التعامل مع مكونات الإقليم وخصائصه المختلفة والعلاقات والتفاعلات فيما بينهما، وهو يهتم بالتوزيع المكاني لاستثمارات الخطة القومية في إطار المحددات والإمكانيات التي يملها التخطيط العمراني المحلي على نحو لا يتعارض مع القواعد التخطيطية السليمة التي تحقق للتجمعات العمرانية الحياة الصحية المريحة. فهو عبارة عن تخطيط شامل على مستوى جغرافي محدد بسبب اختلاف خصائص أقاليم الدولة ديموغرافياً واختلاف الأنشطة الاقتصادية الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف معدلات النمو بينها، وبالتالي فإن تنمية الأقاليم وتحقيق التوازن والتنسيق والتكامل بين القطاعات المختلفة يؤدي إلى تحقيق أعلى معدل للتنمية الشاملة.

2.1 التخطيط الإقليمي في فلسطين:

التخطيط في فلسطين لا يؤثر فقط في إمكانيات التطور والازدهار المستقبلي للفلسطينيين بل يؤثر كذلك في آفاق هويتهم واستقلاليتهم وحقهم في الحياة على أرضهم. إن المساحة المحدودة للأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية و قطاع غزة) والزيادة المطردة في عدد السكان وزيادة الطلب على الموارد (خاصة الأرض التي تتناقص يوماً نتيجة المصادرة المستمرة لبناء المستعمرات الإسرائيلية وشق الطرق الالتفافية وبناء الجدار الفاصل) يتطلب تنظيمًا عقلانياً ومتوازناً لاستخدامات الأراضي وتخطيطاً سليماً لها، ويفرض على متخذي وصناع القرار وضع الخطط والسياسات للتطوير وبناء مؤسسات التخطيط التي تقوم بتوجيه وإدارة عملية التخطيط العمراني. (عبد الحميد، 2005، ص2)

وقد تميزت تجربة التخطيط في فلسطين بقدرتها على التطور تدريجياً، فمنذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية إلى أرض الوطن عام 1994. بدأت عملية التخطيط تأخذ طابعها المحلي والعملي وتدرجت بداية، بإعداد برنامج التأهيل الطارئ (ERP) بالتعاون مع البنك الدولي، ثم البرنامج الاستثماري الفلسطيني للعامين (1996-1997) ثم انتقلت من شكلها البرامجي قصير الأمد لصيغ الخطط متوسطة الأمد، حيث تم إعداد وثيقة خطة التنمية الفلسطينية الثلاثية (1998-2000)، ثم تلا ذلك إعداد خطة التنمية الخمسية (1999-2003) لتكون

إطاراً عاماً وشاملاً للتنمية الاقتصادية في فلسطين، ثم انتقلت عملية التخطيط لوضع الإطار التنموي السيادي الاستراتيجي للدولة الفلسطينية، والذي تمثل في إعداد خطة تجسيد الدولة الفلسطينية (2001-2005).

يمكن تقسيم التخطيط الإقليمي في فلسطين إلى مستويين، حسب الهدف من الدراسة والمشاكل التي تعاني منها منطقة الدراسة، وهي كما يلي: (حمدان، 2002)

- التخطيط الإقليمي بين الأقاليم:

يهتم هذا النوع من التخطيط بدراسة الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم، ومحاولة التغلب عليها، ودراسة حركات السكان ورأس المال بين الأقاليم من أجل تحديد آثارها، وكذلك دراسة أسباب الفقر والبطالة لكي نستطيع التخلص منها، كل ذلك يهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية.

- التخطيط الإقليمي داخل الإقليم الواحد:

يهدف هذا النوع إلى خلق علاقة منتظمة بين السكان والموارد داخل الإقليم من خلال دراسة الموارد، والخدمات الأساسية والبنية التحتية وحركة السكان ورؤوس الأموال داخل الإقليم الواحد.

أما بالنسبة لمستويات التخطيط الإقليمي في الضفة الغربية، فقد قسمت على أساس عدد السكان والمؤسسات والخدمات المتوفرة إلى ثلاثة مستويات (Mopic، 1998) هي:

1. المراكز الإقليمية : يتوفر فيها خدمات هامة كالجامعات والمستشفيات والفنادق والإدارات والحكومات المحلية، وتشمل نابلس والخليل ومنطقة القدس التي تضم المنطقة الشرقية ورام الله والبييرة وبيت لحم.

2. أجزاء من مراكز إقليمية (مراكز المناطق): يشمل هذا المستوى مدن جنين، طولكرم، قلقيلية، أريحا، سلفيت، وأهم الخدمات التي تتوفر فيها هي التعليم العالي، العيادات الطبية، الإدارات المحلية والخدمات البنكية وغيرها.

3. المراكز المحلية: يتوفر في هذه المراكز مجموعة من الخدمات كالعيادات الطبية، والخدمات الدينية، والمدارس الأساسية والثانوية، وخدمات أخرى مختلفة. ويضم هذا المستوى العديد من البلدات كبيرة

الحجم في الضفة الغربية نوعاً ما، مثل قباطية، يعبد، الجفتك، عزون وبيرزيت وغيرها، ولكن في ضوء توفير الحد الأدنى من مستوى الخدمات العامة قسم هذا المستوى إلى قسمين:

- مركز محلي: ويقدم خدمات متعددة ومفيدة في نفس الوقت، مثل المراكز الصحية والاجتماعية ومراكز الشرطة وغيرها من الخدمات، وتشمل هذه المراكز: طوباس، الجفتك، باقة الشرقية، يطا، الظاهرية، نعلين.
- مركز المجاورة السكنية: وهي المراكز التي يتوفر فيها خدمات محدودة، لذلك تعتمد على غيرها من المراكز، وأهم التجمعات التي يشملها هذا المستوى هي قباطية، عرابة، ميثلون، عنبتا، قبلان، بيرزيت وغيرها...

3.1 أهمية ومبررات البحث:

تظهر أهمية البحث في توضيح عدد من النقاط التي تساعد في الوصول إلى فهم أوسع لطبيعة المشروع من أجل الحصول على أفضل النتائج، ومن أهم هذه النقاط ما يلي:

1. الإطار النظري للدراسة، ويشمل نظريات مختلفة تتعلق بالمشروع المقترح والتي سيتم تطبيق بعض منها في المشروع.
2. حالات دراسية مشابهة على المستوى المحلي وكذلك العربي والعالمي، وذلك بهدف الاستفادة منها، والتعلم من استراتيجياتها.
3. موقع المشروع ومبررات اختياره، وتعتبر هذه النقطة مقدمة للدخول في تفاصيل المشروع.

4.1 أهداف البحث:

تهدف الدراسة بشكل عام إلى تحليل الوضع القائم في منطقة الدراسة على الصعيد العمراني والاجتماعي والاقتصادي والإداري والديمقراطي والخدماتي؛ وذلك لإعداد سياسة تخطيط وتنظيم عمراني في المنطقة، لأجل

النهوض بها والمساهمة في إعداد مخطط إقليمي شامل للمنطقة. وبشكل خاص، تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان أهم خصائص منطقة الدراسة وأخذها بعين الاعتبار أثناء إعداد الخطط القومية والإقليمية الشاملة.
2. تحديد أهم المشاكل التي تعاني منها منطقة الدراسة.
3. دراسة العلاقة بين منطقة الدراسة والمناطق المحيطة بها ودرجة التفاعل بينها.
4. توفير بيانات ومعلومات للمؤسسات ذات العلاقة من بلديات ومجالس قروية وغيرها، يمكنها الاستفادة منها في المشاريع المستقبلية.
5. وضع سياسات تنموية في مختلف المجالات لمنطقة الدراسة في ظل التحديات التي تواجهها.

5.1 خطة ومنهجية البحث:

1.5.1 جوانب البحث:

اعتمدت خطة البحث على ثلاثة جوانب هي:

1. الجانب النظري والعام: والذي يركز على دراسة ومراجعة كافة المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة بموضوع التخطيط الإقليمي، وكذلك التعرف على بعض الحالات الدراسية المشابهة لأقاليم تواجه مشاكل ومعوقات. ويعتمد هذا الجانب على المنهج التاريخي.
2. الجانب المعلوماتي: حيث تتم فيه دراسة الوضع القائم في منطقة الدراسة، ويشمل جمع المعلومات والبيانات والإحصاءات حول الجوانب الجغرافية والاقتصادية والعمرائية والاجتماعية والعلاقة بين التجمعات السكانية، وذلك بهدف التعرف على الإمكانيات الموجودة وتحديد المشاكل والمعوقات التي تواجه منطقة التخطيط، وفيما يلي المعلومات التي سيتم الحصول عليها:
 - المعلومات الخاصة بالمحافظة مثل تعداد السكان والمساكن والنشاطات الاقتصادية والخدمات والمرافق المجتمعية واستخدامات الأراضي والبنية التحتية والموروث الثقافي والطبيعي وإمدادات الطاقة والاتصالات وتزويد المياه وغيرها...

- المؤسسات الإدارية ودورها في التخطيط الإقليمي.

3. الجانب التحليلي والتقييمي: يحتوي على خلفية تتناول دراسة تحليلية باستخدام الأسلوب الاستنتاجي والتحليلي عن طريق ربط النظريات والمفاهيم من خلال الدراسة النظرية بالإطار المعلوماتي، وذلك لوضع المقترحات والتوجهات والخروج بنتائج والتوصيات.

2.5.1 مناهج البحث:

تعتمد الدراسة في منهجيتها على مناهج البحث التالية:

- المنهج التاريخي: اعتمد على سرد المفاهيم والمصطلحات القديمة والحديثة المتعلقة بالتخطيط العمراني وتطورها.
- المنهج الوصفي: اعتمد على وصف الوضع القائم والإيجابيات والسلبيات لذلك الوضع.
- المنهج التحليلي والاستنتاجي: اعتمد على تحليل الوضع الحالي والخروج بنتائج وتوصيات في التخطيط الإقليمي للمحافظة.

6.1 مصادر المعلومات:

يمكن الحصول على المعلومات اللازمة للدراسة من خلال المصادر التالية:

1. المصادر المكتبية وتشمل: الكتب والمراجع ورسائل الماجستير والدكتوراة في المواضيع ذات العلاقة بالتخطيط الإقليمي والعمراني وكذلك التفاعل المكاني، وكذلك أية رسائل متعلقة بمنطقة الدراسة.
2. المصادر الرسمية، وتشمل: النشرات والإحصاءات والتقارير الصادرة عن الدوائر والمؤسسات الحكومية، مثل وزارات التخطيط، الزراعة، الصناعة، البيئة، الحكم المحلي، المواصلات والأشغال العامة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، محافظة سلفيت، البلديات والمجالس القروية في منطقة الدراسة.
3. المصادر شبه الرسمية، وتشمل: الأبحاث والدراسات والتقارير الصادرة عن مراكز الدراسات والأبحاث والمنظمات الأهلية مثل مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، الجامعات الفلسطينية وغيرها...
4. مصادر شخصية، وتشمل: الدراسة الميدانية والمسح العمراني، واستطلاعات الرأي التي سيقوم بها الباحث من خلال المقابلات الشخصية والاستبيانات والملاحظات، بالإضافة لمعرفة الباحث بمنطقة الدراسة كونه أحد سكانها.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

يتناول هذا الفصل الأسس النظرية والمفاهيم الأساسية للدراسة ككل، حيث تمت دراسة مفهوم التخطيط الإقليمي والعوامل المؤثرة في هذا المستوى التخطيط وأهدافه التي يسعى لتحقيقها في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والحضرية والصحية والبيئية، ونماذجها التي سيتم تطبيق بعضها في الدراسة؛ لقياس التفاعل المكاني بين التجمعات الموجودة ضمن محافظة سلفيت، وأيضاً علاقة تلك التجمعات مع المدينة، لأن ذلك يساعد في التعرف على اتجاهات التطور العمراني داخل المحافظة من الماضي إلى الحاضر وأيضاً التوجه المستقبلي.

1.2 مفهوم التخطيط وأهدافه ومستوياته:

1.1.2 مفهوم التخطيط:

يعرف التخطيط بأنه أسلوب علمي يهدف إلى دراسة جميع أنواع الموارد والإمكانيات المتوفرة في الدولة أو الإقليم أو المدينة أو القرية أو المؤسسة، وتحديد كيفية استخدام هذه الموارد في تحقيق الأهداف وتحسين الأوضاع، وعلى هذا الأساس ترتبط عملية التخطيط ارتباطاً وثيقاً بالدراسة العلمية الجادة والعميقة للموارد البشرية والاقتصادية والطبيعية المتوفرة، من أجل المساعدة في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها المجتمع أو المؤسسة، على أن يكون استغلال الموارد بعد هذه الدراسة محققاً لأكبر قدر من الإنتاج، ومساعداً على تحقيق قدر كبير من التنمية. (الصقار وفؤاد، 1997، ص9).

والتخطيط نشاط بشري يعتمد على المساهمة والمشاركة البشرية الموجهة للمستقبل ومثالي يفترض إمكانية سيطرة الإنسان وقدرته على التحكم بقدره ومصيره على الأقل ضمن حدودٍ معروفة، فهو يربط الإنسان مع الحياة والطبيعة، وينجز بوساطة الكيان البشري ومن أجله، ويتطلب تصوراً عن عمليات التفكير البشري؛ فالتخطيط وسيلة من فكر الإنسان وعمله، تعتمد على التفكير المتروفي في المستقبل وهو يرقى بالتطور البشري باستخدام إجراءات معقولة ومنطقية من الفكر والعمل.

فالتخطيط هو الوسيلة المثلى التي تضمن تحقيق الأهداف المعينة بأقل تكلفة وأعلى فعالية. وبناءً على التعريفات السابقة، يمكن تعريفه على أنه العملية التي تتضمن اتخاذ مجموعة من الإجراءات والقرارات للوصول إلى أهداف متجددة ناتجة عن حاجات المجتمع الأساسية وذلك على مراحل زمنية معينة، يعتمد فيها المخطط عادة على معطيات الموارد البشرية والمادية المتاحة للوصول إلى تلك الأهداف والمقارنة بين الإمكانيات والحاجات التي تستدعي رصد الإمكانيات المتاحة حالياً وفي كل الاتجاهات والأنشطة المختلفة.

2.1.2 أهداف التخطيط:

يسعى التخطيط لتحقيق الأهداف التالية: (عبد الهادي، 2005، ص11)

1. زيادة الإنتاج والخدمات من الناحية الكمية، وتحسينه والارتقاء به من الناحية النوعية.
2. زيادة درجة الاكتفاء الذاتي للمجتمع من الحاجات الضرورية من السلع والخدمات، مع الأخذ بعين الاعتبار زيادة حجم الاستهلاك نتيجة لزيادة السكان.
3. الإقلال بقدر الإمكان من الإسراف في استخدام عناصر الإنتاج المختلفة من مواد أولية أو قوى عاملة أو قوى محرّكة أو من رأس المال ... حتى تتخفّف تكاليف الإنتاج فتتخفّف أسعار السلعة والخدمات، وبالتالي يزيد الادخار، وترتفع مستويات المعيشة.
4. حسن توزيع المشروعات الواردة في الخطة على أقاليم الدولة المختلفة أو على قطاعات الإنتاج المتباينة كل حسب ظروفه وحسب حاجاته وإمكانياته.

3.1.2 مستويات التخطيط:

تندرج مستويات التخطيط هرمياً، ويربطها نوعان من العلاقات:

- علاقات تبدأ من القاعدة إلى القمة، وتتمثل في المعلومات والبيانات بالمستويات المختلفة والتي يركز عليها التخطيط في تحديد أهدافه.
- وأخرى تبدأ من القمة نحو القاعدة، وتتمثل في السياسات والقرارات والتوصيات التي تساعد على تنفيذ الخطة.

ويمثل قمة الهرم التخطيط الدولي، وقاعدته التخطيط المحلي ماراً بالتخطيط القومي والتخطيط الإقليمي.

1. المستوى الأعلى: التخطيط الدولي

هو تخطيط على مستوى مجموعة من الدول ذات مصالح مشتركة غالباً ما تجمعها صفة الجوار، ويغلب على التخطيط الدولي الطابع الاقتصادي والسياسي، حيث يتعامل مع المصالح المشتركة للدول التي ترتبط باتفاقيات في المجالات المختلفة.

مثال على ذلك: السوق الأوروبية المشتركة التي أصبحت قوة اقتصادية مؤثرة عالمياً. وفي إطار التخطيط الدولي تقوم الدولة بوضع سياستها القومية في مختلف المجالات.

2. المستوى الأول: التخطيط القومي

ويعتبر المستوى الأول في التخطيط على مستوى الدولة، ويعمل في إطار التخطيط الدولي الذي يشمل الدولة كوحدة تخطيطية واحدة تشكل الإطار العام الشامل الذي يجمع المخططات الإقليمية ويوجهها لتحقيق التناسق والتكامل فيما بينها دون أية آثار سلبية. ويهدف التخطيط القومي أساساً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للسكان، بمعنى تنمية الموارد والثروات من جهة والتنمية البشرية من جهة أخرى، بما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي وزيادة دخل الفرد وبالتالي رفاهية المجتمع.

3. المستوى الثاني: التخطيط الإقليمي

هو همزة الوصل بين التخطيط القومي الشامل والتخطيط المحلي الشامل، حيث يقوم بالتوزيع المكاني لاستثمارات ومشروعات الخطة القومية في إطار المحددات والإمكانيات التي يملئها التخطيط العمراني المحلي على نحو لا يتعارض مع القواعد التخطيطية السليمة. لذلك فإن هذا المستوى من التخطيط يتعرض بصورة أكثر تفصيلاً من التخطيط القومي لتوزيع التجمعات العمرانية وكذلك استعمالات الأرض الحالية والمستقبلية، كذلك يتعرض لشبكة الطرق والنقل والمرور والربط بين التجمعات العمرانية وبعضها البعض سواء داخل الإقليم الواحد أو بين الأقاليم المختلفة للدولة. وسيتم التركيز على هذا المستوى من التخطيط في هذا البحث.

4. المستوى الثالث: التخطيط المحلي

ويختص بتخطيط التجمع العمراني ذاته سواء كان قرية أو مدينة؛ وفيه يتم وضع المكونات المختلفة للمدينة من إسكان وخدمات ومناطق خضراء وشبكات طرق ومرافق في علاقات وظيفية متكاملة دون تعارض أو تناقض مما يحقق الراحة والرفاهية للسكان.

2.2 التخطيط الإقليمي:

1.2.2 مفهوم التخطيط الإقليمي:

لقد ظهرت محاولات عديدة لوضع تعريف واضح ومحدد للتخطيط الإقليمي، وقد اختلفت هذه التعريفات باختلاف أشكال وأنواع التخطيط الإقليمي من جهة، وباختلاف المدارس الاقتصادية أو الجغرافية التي ينتمي إليها من جهة أخرى، ومن هذه التعريفات: (عزيريل، 2001)

- تعريف الدن (Alden): الذي عرف التخطيط الإقليمي على أنه ذلك النوع من التخطيط الذي يتعامل به مع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية في إقليم معين أو منطقة جغرافية محددة.
- تعريف كونيرز (conyers): الذي اعتبر أن التخطيط الإقليمي نوع من أنواع التخطيط التتموي الذي يركز فقط على إقليم معين أكثر من تركيزه على قطاع اقتصادي أو مشروع محدد وهو يهدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في هذا الإقليم وإزالة جميع العقبات التي تعترض ذلك.
- تعريف لوغان (logan): الذي ينظر إلى التخطيط الإقليمي على أنه أحد أساليب التخطيط التتموي التي تركز على إقليم معين وتهدف إلى تحقيق توزيع أكثر عدالة لعوائد النمو الاقتصادي إشباع الحاجات الأساسية للسكان وتعزيز اعتمادهم على أنفسهم وتفعيل دورهم في عملية التخطيط والتنمية من خلال المشاركة الشعبية ومحاربة الفقر والاهتمام بشؤون البيئة.

فالتخطيط الإقليمي هو ذلك النوع من التخطيط الذي يركز على أقاليم الدولة ويتناولها بالبحث والدراسة، ويضع لها المخططات اللازمة في ضوء التخطيط القومي، ويعتبر التخطيط الإقليمي أداة للتنسيق الرأسي ما بين

التخطيط القومي الوطني وبين التخطيط المحلي ويتضمن أسلوبه استغلال إمكانيات الإقليم وثرواته الطبيعية ووضع تنمية اقتصادية اجتماعية للإقليم وتنظيم تطور العمران به، كما يحدد علاقة ذلك الإقليم بالأقاليم الأخرى.

2.2.2 النشأة والبدائية:

ظهر التخطيط الإقليمي بعد الثورة الصناعية التي ترتب عليها تحسن نسبي في صحة الإنسان وزيادة في عدد السكان ولا سيما في المدن؛ حيث نمت بمعدلات تفوق معدلات نمو سكان الدولة نفسها بمراحل، وقد ساعد على ذلك النمو والتقدم التكنولوجي في المرافق العامة ومواد البناء، إلا أن الثورة الصناعية كان لها آثار سلبية على المدن في الوقت ذاته، نتيجة تركيز الصناعات فيها دون توجيه أو تخطيط، وقد صاحب انتشار الصناعة كذلك انتشار الأحياء المتخلفة غير الصالحة للسكن، وهبوط مستوى العمارة في مدن إنجلترا وأوروبا ثم مدن الولايات المتحدة التي تأثرت بشكل أكبر، حيث انتشر نمط قبيح من التخطيط يعرف بمسقط السكة الحديدية. وقد أدى تركيز الصناعة كذلك في المدن إلى إحداث خلل في التوازن ما بين المدن والقرى المحيطة، فنشأت مناطق ذات مستوى معيشي عالٍ تركزت في المدن الصناعية ومناطق ذات مستوى معيشي منخفض تركزت في القرى المحيطة مما ترتب عليه هجرة مستمرة من الريف إلى المدن. وقد أدت تلك الأسباب إلى إيجاد التخطيط الإقليمي، الذي يشمل مساحة أكبر من مساحة المدينة، وهي المساحة التي تقع تحت نفوذها بما يتضمن من قرى وتجمعات سكنية يهاجر أهلها منها إلى المدن. (عزريل، 2001)

وكان من أول رواد التخطيط الذين نادوا بفكرة التخطيط الإقليمي هو سير باتريك جيدس (1854-1931)، حيث طالب أن يكون تخطيط المدينة من أجل خلق بيئة سكنية صحية جذابة، ويتطلب ذلك تظافر كافة الجهود، ويفترض في المخطط أن ينظر للمدينة ككل وأنها في نفس الوقت جزء من الإقليم الذي تقع فيه ولا يجب أن تخطط في غياب هذا الإقليم. وقد أخذ بأسلوب التخطيط الإقليمي في تخطيط مدينة لندن البريطانية، والتي تم تخطيطها مع الإقليم الذي يتبع لها بمساحة تقدر بحوالي 25000 كم²، وقد وضع التخطيط على أساس ترحيل مليون نسمة من المدينة وتحديد حجمها بثمانية مليون نسمة، على أن يتحمل باقي الإقليم إيواء الجزء الأكبر من زيادة السكان، وأن يبقى حجم المدينة ثابتاً حتى عام 1981. إضافة لذلك، فقد تم تخطيط حزام أخضر من الغابات حول المدينة من الخارج، ومن أجل استيعاب السكان الذين سيتم ترحيلهم من مدينة لندن، تم تخطيط

8 مدن جديدة في إقليمها، وهي مدن مستقلة مكتفية بخدماتها وأنشطتها الاقتصادية تتكامل مع بعضها البعض. وقد استخدم هذا الأسلوب بعد نجاحه في مشاكل المدن الكبرى في حل مشاكل الأقاليم المتخلفة، والأقاليم التي تكثر فيها الثروات الطبيعية عن طريق توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية والخدمات والخدمات العامة لهذا الإقليم.

3.2.2 التخطيط الإقليمي وعلاقته بالتخطيط القومي:

يعتبر التخطيط الإقليمي في جوهره جزء من التخطيط القومي ولا تعارض بينهما، غير أن التخطيط القومي (National Planning) مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمركزية، بينما يرتبط التخطيط الإقليمي -إلى حد كبير- بالحكم المحلي اللامركزي؛ وذلك لأن أهداف التخطيط القومي تنسيق وتنظيم وحسن استخدام جميع الموارد البشرية والطبيعية في سائر أنحاء الدولة، وتوجيه هذه الموارد لتحقيق أهداف المجتمع ككل في فترة زمنية محدودة. (الصقار وفؤاد، 1997)

بينما التخطيط الإقليمي يعني العمل على النهوض بمنطقة معينة، لذلك كان التخطيط الإقليمي أكثر اتصالاً بالحكم المحلي والنظام اللامركزي، فالأقاليم والوحدات اللامركزية بحكم تخصصها أدري بالموارد الموجودة فيها، وهي أدري بالصعاب التي تواجه ممارستها في التطبيق. (الصقار وفؤاد، 1997)

ومن هنا نستنتج طبيعة العلاقة بين التخطيط في المستوى القومي والإقليمي، حيث أن التخطيط على المستوى الإقليمي سوف يسهل عملية التنمية داخل الأقاليم، فيما تحقق التنمية على المستوى القومي الشكل المناسب شاملاً لكافة الاحتياجات والمشاكل التي تعاني منها الأقاليم المختلفة المكونة للدولة.

4.2.2 خصائص ووظائف التخطيط الإقليمي:

تكمن أهمية التخطيط الإقليمي في طبيعة خصائصه ووظائفه، لذلك فإن من الضرورة التعرف على هذه الخصائص والوظائف من أجل إدراك أهمية هذا النوع من التخطيط الذي يركز على البعد المكاني وجعله أساساً لكل نشاط تنموي. ولعل أهم النقاط التي يمكن الحديث عنها في هذا المجال هي: (غنيم، 1999، ص71-73)

1. التخطيط الإقليمي كوسيلة لتنفيذ الخطط القومية وتحقيق أهدافها.

سلطت الأضواء في بدايات التخطيط التنموي على التخطيط على المستوى القومي، إلا أن الفجوة الكبيرة بين ما كان يخطط له وبين ما يحدث فعلاً أدت إلى فشل هذا التخطيط في تحقيق أهدافه، لذلك كان لابد من ترجمة التخطيط القومي إلى سياسات تخطيط تفصيلية سواء أكان ذلك على مستوى القطاعات أو الأقاليم، فبدأ يظهر التخطيط، ثم جاء للتخطيط الإقليمي من خلال المطالبة باللامركزية في التخطيط وضرورة إيجاد هيئات ومؤسسات تخطيط على المستوى الإقليمي والمحلي لكي تكون هذه المؤسسات قريبة من المشكلات الحقيقية على أرض الواقع.

2. التخطيط الإقليمي يحقق التنسيق بين هيئات التخطيط المختلفة.

يشكل التخطيط الإقليمي حلقة وصل بين هيئات التخطيط المحلية والإقليمية وهيئات التخطيط المركزية؛ فوقع التخطيط الإقليمي بين تخطيط المجتمع المحلي في الأسفل والتخطيط التنموي الوطني في الأعلى جعله بمثابة قناة اتصال من أسفل قناة اتصال من أسفل إلى أعلى ومن أعلى إلى أسفل، وبالتالي فإن أحد أهم وظائف التخطيط الإقليمي هو تحقيق التنسيق الرأسي بين هيئات التخطيط والنشاطات والبرامج والمشاريع التنموية على المستوى الإقليمي من جهة ومثيلاتها على المستوى الوطني من جهة أخرى.

3. التخطيط الإقليمي يحد من الفوارق الإقليمية.

ظهرت هذه الوظيفة للتخطيط الإقليمي بعد تطور مفهوم التنمية والذي أصبح لا يقتصر على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، بل كذلك توزيع ورصد عادل للموارد والمشاريع بين الأقاليم المختلفة وداخل الإقليم الواحد.

4. التخطيط الإقليمي يحارب التخلف بكل أشكاله ويركز على مشاكل الفقر والبطالة وهجرة السكان.

التخطيط الإقليمي يعمل من خلال ما يحققه من عدالة اجتماعية على تعميق معاني الوحدة الوطنية ويعزز مشاعر الانتماء الوطني ويحد من النزاعات الانفصالية خصوصاً في الأقاليم الهامشية، كذلك يسقط كل مسببات الفتن والحروب الداخلية من خلال محاربه للفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم ومواجهته لمشكلات الفقر والبطالة والتخلف بشكل عام.

5. التخطيط الإقليمي يمكن من تحقيق مشاركة الجماهير في مواجهة وحل مشكلاته المختلفة، حيث يعمل

التخطيط الإقليمي على حصول المشاركة الشعبية خصوصاً في الإقليم الواحد.

6. التخطيط الإقليمي يقدم صورة واقعية عن الإمكانيات والموارد البشرية الطبيعية لكل إقليم وكيفية استخدامها وتوظيفها بشكل فعال وإيجابي في تحقيق التوازن المكاني داخل الإقليم وكذلك مع الأقاليم الأخرى.

7. التخطيط الإقليمي يعمل على تقسيم العمل بين أقاليم الكيان السياسي الواحد ويجري تطوير متوازن بينهما عن طريق التعرف على الموارد والإمكانيات المتاحة لكل إقليم وتحديد المشاريع التي تكفل تحقيق هذا التوازن.

5.2.2 أهداف التخطيط الإقليمي

بما أن التخطيط الإقليمي هو جزء من التخطيط القومي، وإضافة إلى العلاقة الوثيقة بين التخطيط الإقليمي والتخطيط المحلي الذي يكون بمثابة دراسة تفصيلية ودقيقة لأجزاء الإقليم فإن التخطيط الإقليمي يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي: (بحيري، 1944، ص 25 & 24)

1. تخلف بعض أقاليم مما يؤثر بشكل سلبي وكبير على عملية التنمية الإقليمية، الأمر الذي يتطلب دراسة الأقاليم المختلفة بهدف النهوض بها لكي تساعد على تنفيذ برامج التنمية.
2. عن طريق التخطيط الإقليمي تتحقق اللامركزية في توزيع المشاريع داخل الدولة، والتي تتركز في أغلب الأحيان في العواصم والمدن المهيمنة كما هو الحال في الدول العربية.
3. تعزيز الروابط الاجتماعية والاقتصادية بين أقاليم الدولة.
4. التعرف على الاحتياجات الحقيقية للمجتمع من خلال مساهمة المؤسسات والدوائر المحلية في عملية التخطيط، وهذا من شأنه تنمية طاقات المجتمع وإمكانياته نحو تحقيق الأهداف الإقليمية.
5. الحد من الهجرات السكانية في المناطق الريفية الفقيرة والمتخلفة إلى المدن، فالتخطيط لمثل هذه المناطق يساعد على استقرار سكانها واستقطاب السكان من المدن التي تعاني من مشاكل عديدة كالازدحام والبطالة والجريمة والإسكان والتلوث إلى هذه المناطق.
6. السيطرة على التلوث في جميع أقاليم الدولة سواء كانت محافظات، أو مقاطعات، وأقاليم متروبوليتانية، أو أقاليم طبيعية...

6.2.2 النماذج والنظريات المتعلقة بالتخطيط الإقليمي:

يحتوي هذه الجزء على النظريات والنماذج المتعلقة بالتخطيط الإقليمي والتي تساعد على قياس العلاقات المكانية ودرجات التفاعل المكاني داخل الاقليم، وذلك من خلال دراسة مجموعة من النظريات والنماذج التي سوف يتم قياسها خلال الدراسة. وهذه النظريات والنماذج كما يلي:

1. نظريات الموقع:

مجموعة نظريات تهتم بالموقع الجغرافي للنشاطات الاقتصادية، إذ يعود الاهتمام بالموقع إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر، منها نظرية الموقع الزراعي للألماني فون تونن (Von Thuenen) عام 1826، ونظرية الموقع الصناعي للعالماني الألمانيان ألفرد فيبر (Alfred Weber) عام 1909، و أجست لوش (Agust Locsh) عام 1944، ونظرية الموقع المركزي للعالم والتر كريستلر (Walter Christaller) عام 1933. أ. نظرية الموقع الزراعي:

أعطت تلك النظرية البعد المكاني أهمية كبرى عند دراسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة سواء أكان ذلك على مستوى التوزيع الجغرافي لهذه النشاطات أو تنظيم المكان الجغرافي بناءً على أسس اقتصادية وجغرافية مثل تكلفة النقل وعامل المسافة أو موقع السوق، وقد نشرت تلك النظرية عام 1926، تحت عنوان الدولة المعزولة للعالم الألماني فون تونن، وهي عبارة عن تصور ذهني لدولة دائرية الشكل منعزلة وليس لها أي علاقات مع الدول المجاورة، يتوسط هذه الدولة مدينة ترتبط بنهر صالح للملاحة ينتهي عند الحدود الخارجية للدولة، فقد حاول توضيح العلاقة بين موقع السوق وتكلفة نقل الإنتاج الزراعي وأثر ذلك على أنماط استخدام الأرض الزراعية وأنواع المحاصيل المنتجة وتوزيعها الجغرافي، وقد وضع عدد من الفروض قامت عليها النظرية، منها:

- عدم وجود وسائل نقل في هذه الدولة إلا بالعربات التي تجرها الخيول.
- تقوم الدولة في منطقة سهلية منبسطة
- الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة في وسط الدولة وفي جميع الاتجاهات متجانسة في خصائصها الطبيعية وبالذات الجيولوجية والمناخية والتربة.

- المزارعون يزرعون في هذه الدولة لغرض تسويق منتجاتهم وتحقيق هامش ربحي جيد. يحيط بالمدينة الواقعة في مركز الدولة ست نطاقات وتشكل المدينة لهذه النطاقات السوق الرئيسي والوحيد.
- استخدام الأراضي في النطاقات الست كان على النحو التالي:
 - النطاق الأول المجاور للمدينة (السوق): ترك فيه اختيار الاستخدام الزراعي الأمثل للمزارع، لكنه فضل تخصيصه للمنتجات الزراعية والحيوانية التي يؤثر بعد المسافة على مدى صلاحيتها للاستهلاك البشري ويؤدي إلى تلفها. (الخضراوات، الأشتال، منتجات الألبان)
 - النطاق الثاني يزرع فيه الخشب لأغراض الوقود والتدفئة ولتقليل النقل من أجل التدفئة.
 - النطاق الثالث للزراعة الكثيفة كالحبوب.
 - النطاق الرابع لزراعة الحبوب، تترك بور كل 6 أعوام.
 - النطاق الخامس لزراعة الحبوب، تترك بور كل 3 أعوام.
 - النطاق السادس المراعي وتربى فيه الحيوانات.

النتائج:

- يزداد هامش ربح المزارع في المناطق القريبة من السوق ويقل كلما ابتعدنا لزيادة تكاليف الإنتاج (خصوصاً النقل).
- تقل نسبة الكثافة الزراعية كلما ابتعدنا عن سوق المدينة والعكس؛ لارتفاع أجور الأراضي وأسعارها وارتفاع الضرائب يدفعان لاستخدام زراعة كثيفة.
- ضرورة إنتاج المحاصيل سريعة التلف كالورد وكذلك منتجات الألبان في مناطق قريبة من السوق. سلطت الأهمية على مكان النشاط الاقتصادي من ناحيتين الأولى جغرافية تتمثل في التوزيع المكاني للمحاصيل وأنماط استخدام الأراضي الزراعية، والثانية اقتصادية انعكست في أثر عامل المسافة على تكاليف النقل والتفاعل بين عناصر النظرية الثلاث: السوق، المسافة، موقع الإنتاج.

ب. نظرية الموقع الصناعي:

وضع ألفرد فيبر هذه النظرية في النصف الأول من القرن العشرين، وقد تناولت الموقع وأهميته من خلال تقليل تكاليف الإنتاج لأدنى حد ممكن، إذ حاول من خلالها الإجابة على سؤال: أين يقع الموقع الأمثل لإقامة صناعة معينة وبأقل تكلفة إنتاجية ممكنة تعني تحقيق أقصى ربح ممكن وتوصل إلى أنه يوجد 3 عوامل تؤثر على اختيار الموقع الصناعي وهي:

- تكاليف النقل
- تكاليف الأيدي العاملة
- التركيز والتراكم

وربط في تحليله تكاليف النقل بعامل المسافة وبوزن المادة المنقولة، وتوصل إلى أن الموقع الأمثل يكون في النقطة التي تكون فيها المسافة بين مناطق إنتاج المواد الخام ومناطق تصنيعها في حدها الأدنى، وتعتبر الأيدي العاملة في توافرها وتواجدها عوامل جذب للصناعة وتوطنها، وذلك إذا كان التوفير في تكاليف الأيدي العاملة لكل وحدة منتجة أكبر من تكاليف النقل الإضافية المطلوبة لكل وحدة، كما يعمل تركيز العوامل المساعدة على حدوث تركيز وتراكم اقتصادي في منطقة ما على جذب وتوطن صناعات جديدة، فمثلاً توفر أيدي عاملة ماهرة في منطقة ما أو توفر خدمات البنية التحتية بشكل جيد قد يكون عاملاً مؤدياً إلى تراكم اقتصادي.

ج. نظرية المكان المركزي:

وضعها الجغرافي الألماني والتر كريستلر (Walter Christaller) سنة 1933، طبقها على التجمعات السكانية في جنوب ألمانيا وبالتحديد في مقاطعة بافاريا، وحسب النظرية، ترتبط الأماكن المركزية مع أقاليمها بعلاقات اقتصادية تقل أو تزيد حسب حجم الخدمات التي يقدمها كل منها. وقد عرف المكان المركزي على أنه مستوطنة أو تجمع سكاني بشري يزود السكان في إقليمه بالبضائع والخدمات المختلفة.

وقد جاءت النظرية لدراسة العلاقة بين مراكز توزيع الخدمات والبضائع في إقليم ما ، وأثر ذلك على هرمية النظام الحضري في ذلك الإقليم.

وقد قامت النظرية على عدة فرضيات:

- استواء سطح الإقليم المدروس.

- تتوزع الموارد الطبيعية بشكل متساوي في الإقليم.
 - الظروف الطبيعية في الإقليم متجانسة.
 - تتوفر شبكة من الطرق (المواصلات) تخدم جميع أنحاء الإقليم بالتساوي.
 - يقطع المستهلك مسافة قصوى من أجل الحصول على السلع والخدمات التي يقدمها المكان المركزي في الإقليم.
 - يتحدد مجال البضاعة والخدمات التي تقدم من مكانين مركزيين بمنصف المسافة بينهما لذلك فإن أي مكان مركزي له إقليم يقوم بخدمته إلى جانب خدمة سكان المركزي نفسه.
- وقد حدد كريستلر 3 مبادئ أساسية لهذه الغاية، هي:
- أ. السوق:

سيحصل كل تجمع سكاني أو إقليم بناءً على هذا المبدأ على الخدمات والسلع من عدد أقل من الأماكن المركزية وبذلك استخدم 3 تجمعات سكانية لها نفس الرتبة من قبل مكان مركزي في الرتبة الأعلى إذ يكون تكرر وتتابع الأماكن المركزية في ظل مبدأ السوق على الشكل التالي، 1، 2، 6، 18...

ب. المواصلات:

يعمل هذا العامل على تقليل واختصار المسافة بين الأماكن المركزية الفرعية والمكان المركزي الرئيسي، وسيكون أقل وضع لتوزيع الأماكن المركزية الفرعية على امتداد خطوط المواصلات التي تربط بين مكانين مركزيين رئيسيين، وبذلك تكون تبعية هذه المراكز الفرعية مزدوجة، وعليه فإن 4 تجمعات سكانية لها نفس الرتبة ستخدم من قبل مكان مركزي في رتبة أعلى.

ت. مبدأ الإدارة:

وفق هذا المبدأ يهيمن كل مكان مركزي رئيسي على 6 أقاليم مركزية محيطة به.

2. نظريات الاستقطاب (أقطاب النمو)

أ. نظرية نقاط وأقطاب النمو:

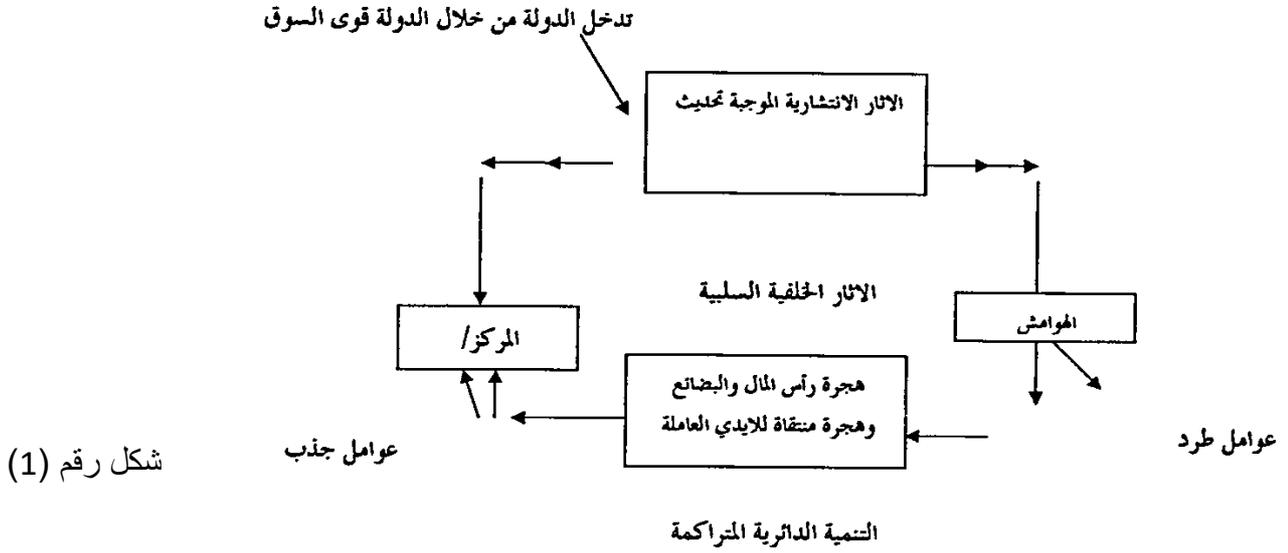
كان الفرنسي فرانسوا بيروكس أول من استخدم مفهوم أقطاب النمو عام 1955، وذلك من خلال مقاله الشهير (note sur la nation de pole de croissance)، إذ أشار فيه إلى أن النمو لا يحدث في جميع المناطق

في نفس الوقت، ولكن النمو يظهر على شكل نقاط أو أقطاب نمو وبكثافات مختلفة، وهذا النمو ينتشر من خلال قنوات مختلفة وبصورة غير متساوية، وأكد على أن عملية النمو غير متوازنة ، لأنها تظهر في البداية في بعض الأماكن العقديّة والتي من خلالها ينتشر النمو إلى القطاعات والأماكن الأخرى واعتبر الأماكن العقديّة هذه بمثابة نقاط إشعاع لأنواع التحديث المختلفة التي تقوم عليها عملية النمو والتنمية. وتقوم فكرة أقطاب النمو عند بيروكس على تركيز الصناعات القائمة في مكان ما نظراً لتوفر بعض الحوافز الاقتصادية مثل الموارد الطبيعيّة أو خدمات البنية التحتيّة، وتمتاز هذه الصناعات بقدرتها على نشر التحديث في محيطها وجذب صناعات وخدمات جديدة، وكذلك أيدي عاملة وبضائع، حيث تتراكم هذه العناصر جميعها بمرور الوقت مشكّلة قطب للنمو.

ب. نظرية التنمية الدائرية المتراكمة:

وضعها الاقتصادي السويدي جونر ميردال، في بداية العقد الخامس من القرن العشرين. تقوم فكرة النظرية على أن التنمية الدائرية المتراكمة في دولة ما ترتبط بالظروف والخصائص الطبيعيّة والتاريخية لهذه الدولة وأقاليمها، حيث تؤدي الحركة الحرة للقوى الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها المختلفة بين المركز (الذي تمثله عادة المناطق الحضرية أو المدن، والهامش (الذي تمثله الأرياف) ويحدث ذلك من خلال نوعين من العمليات والتأثيرات المتبادلة، وهي:

- الآثار الخلفية السالبة.
- الآثار الانتشارية الموجبة.



شكل رقم (1)

ت. نظرية مراكز النمو:

تتشابه مع نظرية مراكز النمو لهيرشمان إلى حد بعيد باستثناء بعض الفوارق:

- أطلق مفهوم الاستقطاب على هجرة الأيدي العاملة المنتقاة ورأس المال والبضائع من الهوامش إلى المركز، وذلك بدل مفهوم الآثار الخلفية السالبة عند ميردال.
- قال هيرشمان أن انتقال التأثيرات من المركز إلى الهامش يعمل على تطوير مراكز نمو جديدة في المنطقة الواقعة بينهما.
- يؤكد على أن التدخل الحكومي ضروري للحد من انتشار الآثار الخلفية السالبة وضروري لحصول الآثار الانتشارية من المركز إلى الهامش.

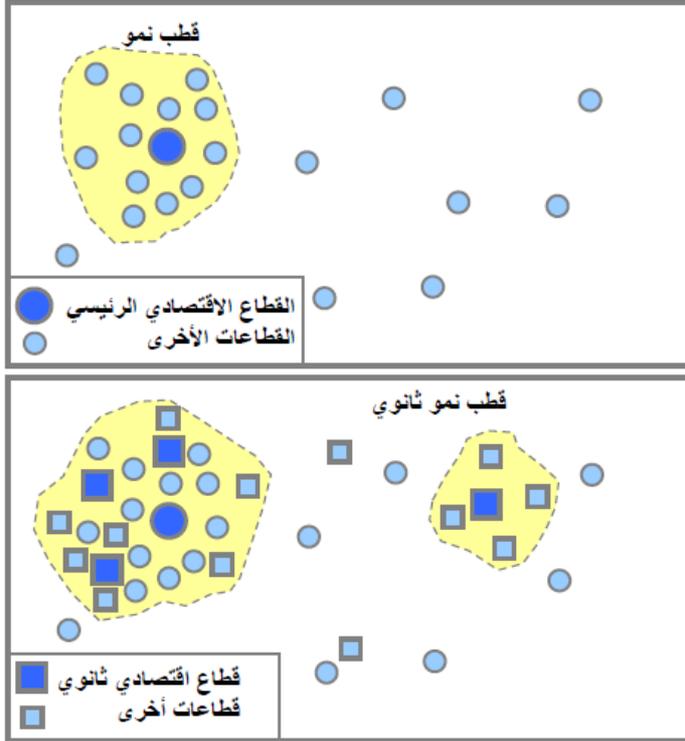
ث. نظرية الاستقطاب العكسي:

يرى ديكارد سون صاحب النظرية أن الآثار الإنتشارية تحصل من المركز باتجاه الهوامش بشكل آلي أو أوتوماتيكي دون الحاجة لتدخل الحكومة.

ج. نظرية القلب والأطراف:

يرى فريد مان صاحب النظرية أن النظام الجغرافي في الدول النامية يتكون من نظامين فرعيين، هما:

- القلب (core) وهو المنطقة الحضرية الرئيسية وعبرة عن قطب أو مركز النمو.
- الأطراف (periphery) وهي مناطق الظهير أو المناطق الهامشية.



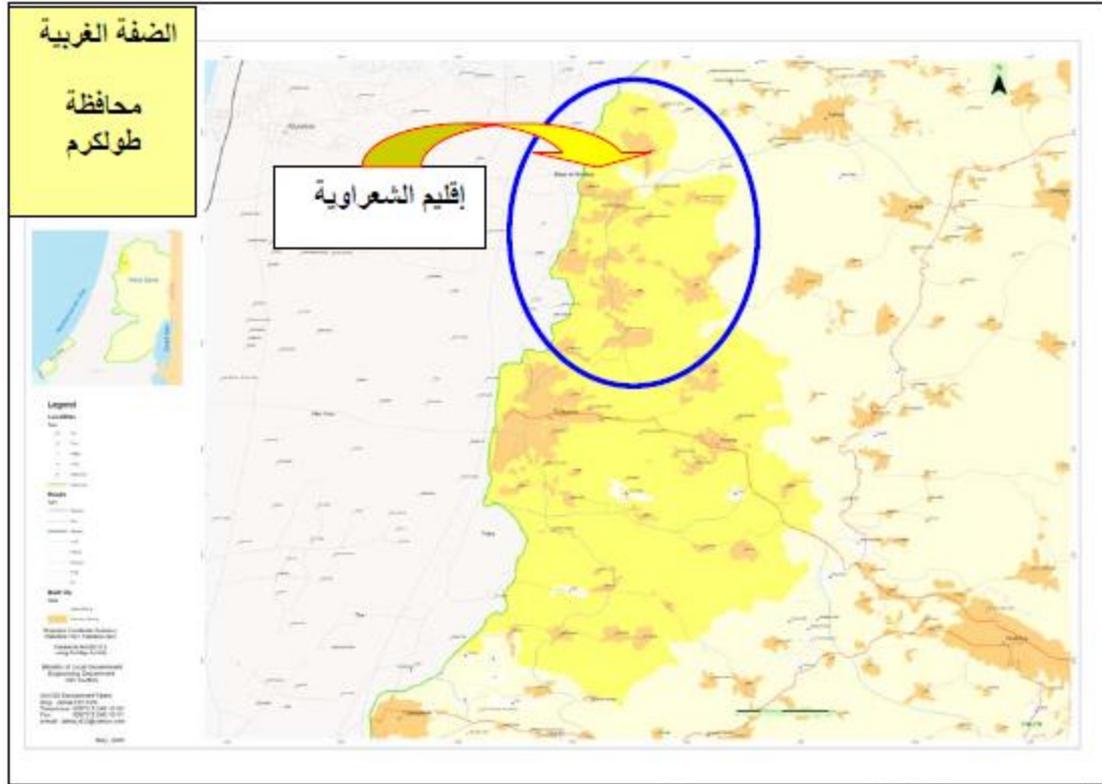
ويظهر الشكل التالي رقم (2) فكرة
تشكل قطب النمو:

الفصل الثالث: حالات دراسية

من أجل الحصول على فهم أوسع لمفهوم التخطيط الإقليمي وأهدافه ونتائجه ، لا بد من البحث عن حالات دراسية مشابهة، ودراستها وتحليلها، وذلك على المستوى المحلي والعربي والعالمى، ومن هذه الحالات ما يلي:

1.3 الحالة الدراسية الأولى: (على المستوى المحلي)

التخطيط لتطوير إقليم الشعراوية وتنميته في شمال محافظة طولكرم _إعداد معتمد يونس عبد الرزاق عناني



خريطة
رقم (1)

المصدر: وزارة التخطيط، 2005 مع تحديدات الباحث

تناولت هذه الأطروحة دراسة وتحليل واقع إقليم الشعراوية في شمال محافظة طولكرم، كما بحثت في إمكانيات وفرص تطويره وتنميته بطريقة شمولية قدر الإمكان، حيث يعاني الإقليم من عشوائية التخطيط التنموي وعشوائية التطور العمراني، كما يعاني من عدم توفر بنية تحتية بالحجم والتنوعية اللذان يجعلان الإقليم مهياً لأن يكون جاذباً لا منفراً. وتتبع أهمية هذه الدراسة في الحاجة الماسة لتخطيط إقليمي وتنموي وشمولي يستهدف منطقة الشعراوية، وفي إيجاد كافة الحوافز والمشجعات لجذب الاستثمار إليه واستغلال ثرواته على أفضل وجه وصولاً إلى تحقيق الغاية الأسمى وهي رفاهية سكان الإقليم ورفع مستوى معيشتهم، كما أن هناك حاجة إلى لامركزية إدارية والتي تنادي في تطبيقها سياسات وزارة الحكم المحلي وفي كافة حقول التخطيط عند توفر القدرات البشرية المؤهلة وكذلك توفر القدرات المادية اللازمة.

تمكن الباحث خلال المسح الميداني والمعاينة عن قرب، المقابلات مع ممثلي المجتمع المحلي، الملاحظات والمشاهدات من التعرف وبشكل تفصيلي على خصائص ومزايا الإقليم، الخدمات والبنية التحتية المتوفرة فيه ومعوقات تطوره واحتياجاته الحقيقية، وفي ضوء ذلك تمكن الباحث من تحليل كافة المعطيات ووضع التصورات

والحلول لتطوير وتنمية الإقليم وتجمعاته .وأوصت الدراسة بتشكيل قطب نمو (مركز جذب) يعود بالفائدة على جميع سكان الإقليم ويكون مركزه بلدة عتيل، وتقوية وتعزيز دور المجلس المشترك وتطوير الهيئات المحلية إدارياً ومالياً وتنفيذ السياسات والإستراتيجيات والخطط التنموية المقترحة على مستوى الهيئات المحلية وعلى مستوى الإقليم والتي أعدت وفقاً لأولويات ومعايير محددة وعادلة.

2.3 الحالة الدراسية الثانية: (المستوى العربي)

التخطيط التنموي الإقليمي في إطار اللامركزية الإدارية_ التجربة الأردنية.

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض وتحليل التجربة الأردنية في مجال التخطيط التنموي الإقليمي ، وذلك ضمن إطار منهج اللامركزية الإدارية، التي تعتبر بحق إحدى الشروط الأولية الأساسية لتطبيق ونجاح مثل هذا النوع من التخطيط. وقد بينت الدراسة أن الأردن قد قطع خطوات مهمة على صعيد تطبيق اللامركزية الإدارية ، إلا أن هذه الخطوات ما زالت غير كافية لإيجاد تخطيط إقليمي فاعل ومؤثر ، فقد أوضحت الدراسة أن هناك العديد من المشكلات التي يواجهها التخطيط الإقليمي اللامركزي في الأردن ، على الرغم من وضوح الأهداف التي يحاول هذا التخطيط تحقيقها، وقد نجمت هذه المشكلات نتيجة العلاقة القائمة بين أبعاد عملية الإدارة اللامركزية من جهة ، وبين مستوياتها التي تراوحت ما بين لامركزية ضعيفة إلى متوسطة من جهة أخرى.

ورغم التوجهات الرسمية الهادفة إلى تطبيق المزيد من سياسات اللامركزية الإدارية إلا أن جزءاً كبيراً من هذه الإجراءات مازال نظرياً ولم يجد طريقه بعد إلى أرض الواقع. إن أي تقدم أو نجاح على صعيد تطبيق سياسات الإدارة اللامركزية يعني - وبدون أدنى شك - فاعلية وتأثيراً أكبر للتخطيط والتنمية الإقليمية في حياة السكان في مناطق المملكة المختلفة ، لذلك فإن من الضروري المضي قدماً في تطبيق المزيد من الخطوات والإجراءات الإدارية اللامركزية ، على أن يكون ذلك بشكل تدريجي مستمر لضمان السيطرة على أي آثار سلبية قد تنجم عن تطبيق مثل هذا النوع من نظم الإدارة .

3.3 الحالة الدراسية الثالثة: (المستوى العربي)

أي دور للتهيئة والتخطيط الإقليمي في توازن الشبكة العمرانية، الجزائر نموذجاً_ الأستاذ الدكتور فوزي بودقة

يناقش البحث دور التخطيط الإقليمي في توازن الشبكة العمرانية، وتخفيف الضغط عن الأقاليم والمدن الكبرى، وبخاصة المدينة العاصمة، كما يتطرق إلى بعض نماذج وتجارب التخطيط لإقليمي، ويركز البحث على تجربة الجزائر في التخطيط الإقليمي، ومدى انعكاس ذلك على نمو وتوازن، الشبكة العمرانية بصفة عامة وشبكة المدن بصفة خاصة، وعلى توزيع السكان والأنشطة والخدمات، وإلى أي حد تمكنت الدولة من الترجمة الفعلية للتخطيط الإقليمي والتوزيع العادل للاستثمارات على مختلف أقاليم البلاد، ومدى تحقيق التنمية العمرانية والاقتصادية المتوازنة على المستويين الإقليمي والوطني. وإنجاز ورقة العمل تتبع المنهج النظري والمنهج التطبيقي، وأسلوب التشخيص والتحليل بهدف الكشف عن جوانب النقص والخلل، وصولاً إلى وضع الاقتراحات والتوصيات الضرورية، التي يمكن أن تعين صاحب القرار في الاستئناس بأراء الباحثين والجامعيين، في تصويب عملية التخطيط الإقليمي، والوصول إلى أفضل النتائج. يهدف التخطيط المجالي على مستوى المدينة أو الإقليم أو الوطن إلى تحقيق الآتي:

1. توزيع مشاريع التعمير والتنمية بما يتلاءم وخصائص المواضع.
 2. عدالة التوزيع بين مناطق وأقاليم الوطن.
 3. تحقيق الجدوى الاقتصادية.
 4. التنمية العمرانية والاقتصادية-الاجتماعية بكل إقليم وفي مجموعة أقاليم البلاد.
 5. تحقيق التنمية المستدامة، والمحافظة على البيئة والموارد النادرة وضمان الحاجات المستقبلية للسكان.
- يتضمن التخطيط الإقليمي، نظرياً وعملياً وضع النماذج الاقتصادية-المكانية المثلى للأقاليم، على أساس التحليل والتركيب الشامل، لمنظومة العوامل الجغرافية والاقتصادية والتقنية والسياسية والتخطيطية، تسمح هذه النماذج بالحصول على أعلى جدوى اقتصادية من وراء تطوير الأقاليم. والطريقة المثلى في رأينا، لتحقيق أفضل النتائج تبدأ بمجموعة من الخطوات:

1. تشخيص الحالة الراهنة
2. رصد المؤشرات الكمية بالولايات والأقاليم
3. ورشات التفكير والتوقعات وصولاً إلى:

4. وضع البدائل والسيناريوهات الملائمة .

4.3 الحالة الدراسية الرابعة: (على المستوى العالمي)

الخطة الاقليمية لمدينة انقرة:(2011-2013) وكالة انقرة للتنمية عام 2010 - وهي حول

اعداد الخطة الاقليمية الاستراتيجية للتنمية في انقرة.

تهدف الدراسة الى فهم الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعمرائية في المنطقة, لتقييم الظروف والمحلية والامكانيات الداخلية, لتحسين المشاركة والتعاون , من اجل تشجيع التنمية الاقتصادية من المستوى الادنى الى الأعلى , وتحسين نوعية الحياة الاجتماعية, لضمان التنسيق والتكامل في الخطط لوضع رؤية مشتركة في المنطقة.

وتوصلت الخطة الاقليمية الى عدة نتائج من خلال الاجتماعات التشاركية , حلقات العمل الإقليمية واجتماعات مجموعات التركيز في تطوير الخطة الإقليمية أنقرة .وتمشيا مع آراء أصحاب المصلحة، وضعت رؤية لأنقرة بأنه" أنقرة، عاصمة الفكر والابتكار مع نوعية عالية من الحياة والقدرة التنافسية العالمية .الهدف من الرؤية لتطوير أنقرة، التي تتولى كل من الأدوار الوطنية والعالمية في الاقتصاد والسياسة باعتبارها رأس المال العالمي، وهو نقطة جذب للاستثمارات الأجنبية، وتوفير كمية أكبر من القيمة الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى المنطقة من خلال ضمان الاندماج الاقتصادي والاجتماعي مع محيطها.

وللوصول إلى هذه الرؤية تم تحديد أربعة أهداف رئيسية على خمسة محاور رئيسية:

- أنقرة التي توفر لأفرادها ظروف معيشية متساوية وذات جودة عالية، لديه روابط اجتماعية قوية وعمليات صنع القرار
- التشاركية والتي تطور على الرغم من تحسين قدراتها البشرية.
- أنقرة التنافسية مع النمو المستقر من خلال العمل.
- أنقرة تقدم خدمات النقل المبتكرة والاتصالات.
- أنقرة مستدامة بيئيا ذات جودة عالية من الفضاء والحياة.

الفصل الرابع: موقع المشروع

في هذا الفصل سيتم توضيح مبررات اختيار المشروع وأهميته بالنسبة للموقع المختار، وكذلك أسباب اختيار الموقع وخصوصية المنطقة.

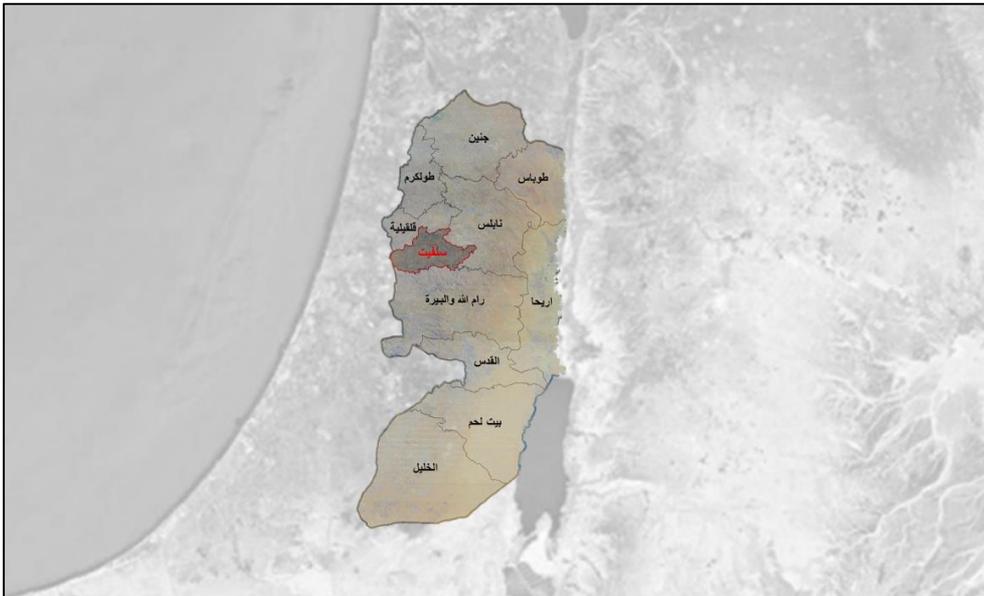
1.4 خصائص الموقع:

في هذا الجزء، سيتم تحليل ودراسة الخصائص الرئيسية للموقع والمتمثلة في الخصائص الطبوغرافية والبيئية والمناخية، بناءً على ذلك، سيتم تحديد خصوصية الموقع ومبررات اختياره.

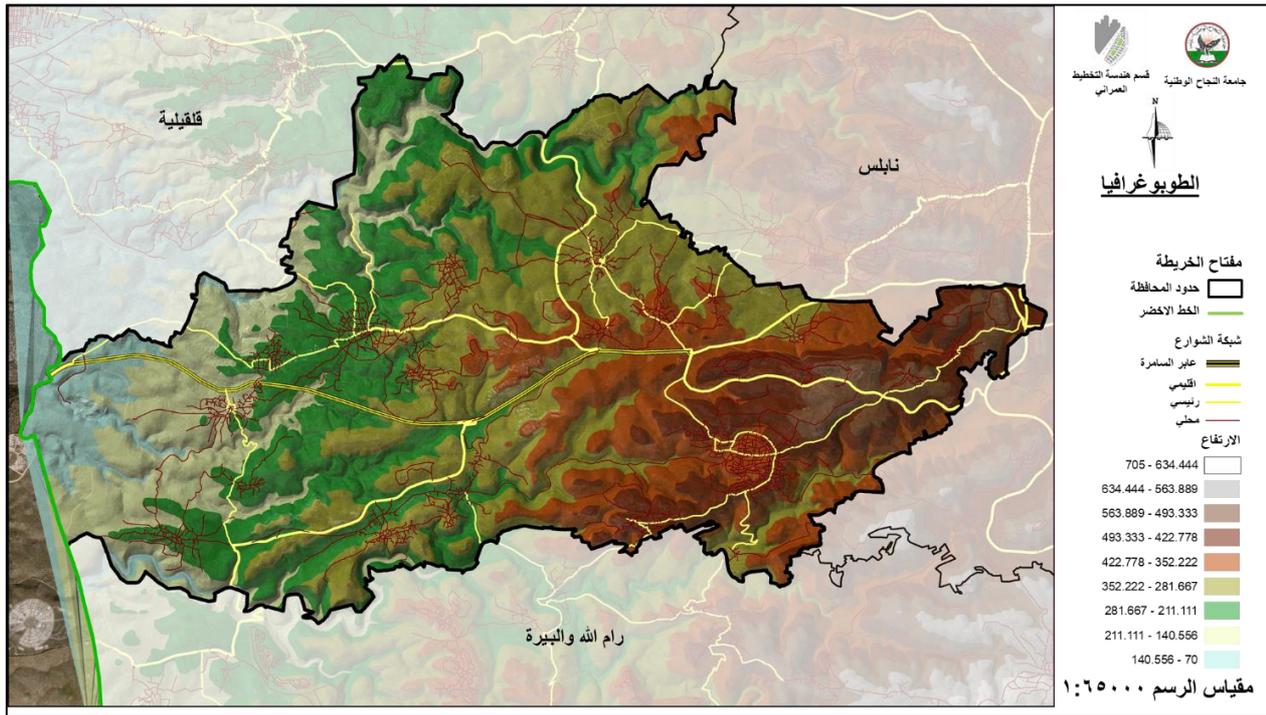
1.1.4 الخصائص الجغرافية:

1.1.1.4 الموقع:

تقع محافظة سلفيت على خط عرض 32 درجة شمالاً وخط طول 35 درجة شرقاً، وتمتد بشكل طولي من الشرق إلى الغرب، يحدها من الشرق محافظة نابلس لتصل حتى الخط الأخضر غرباً، ويفصلها طبيعياً من الشمال عن محافظة نابلس وطولكرم وادي قانا، ومن الجنوب وادي صريدة الذي يفصلها عن منطقة رام الله. والخريطة التالية تبين موقع المحافظة بالنسبة لبقية المحافظات.



أما طبوغرافية المنطقة فتتصف بأنها متوسطة الارتفاع، حيث يصل أقصى ارتفاع 570م عن سطح البحر، كما هو الحال في مدينة سلفيت، وتمتد هذه المنطقة انحداراً تدريجياً باتجاه السهل الساحلي. والخريطة التالية تبين طبوغرافية المنطقة والتدرج في الارتفاعات.



2.1.1.4 المناخ، ويشمل:

1. درجات الحرارة:

إن وقوع هذه المنطقة في الجزء الشمالي الغربي قد أكسبها درجات حرارة قليلة التفاوت نسبياً، فخلال شهر كانون الثاني أبرد أيام السنة يصل معدل درجة الحرارة إلى 31، ومعدل أدنى درجة حرارة يصل إلى 6.2 درجة، أما في شهر آب، وهو ذو أعلى درجة حرارة يصل معدل درجة الحرارة إلى 39 درجة، ومعدل أدنى درجة حرارة إلى 19.5 درجة.

2. الرطوبة:

يبلغ معدل درجات الرطوبة في المنطقة 62%، وقد ترتفع لتصل 67% خلال أشهر الشتاء الماطرة، بينما يصل متوسط الرطوبة في مدينة سلفيت إلى 60%.

3. الرياح:

بشكل عام، تسود المنطقة الرياح الجنوبية الغربية والشمالية الغربية، إذ يبلغ معدل سرعة الرياح في المنطقة 237 كم/يوم، وحيث أن المنطقة تقع ضمن المناطق دون الحرارية التي يسود فيها مناخ البحر المتوسط، يسير عليها ضغط مرتفع يتميز بتيارات هوائية هابطة ينجم عنها سماء صافية.

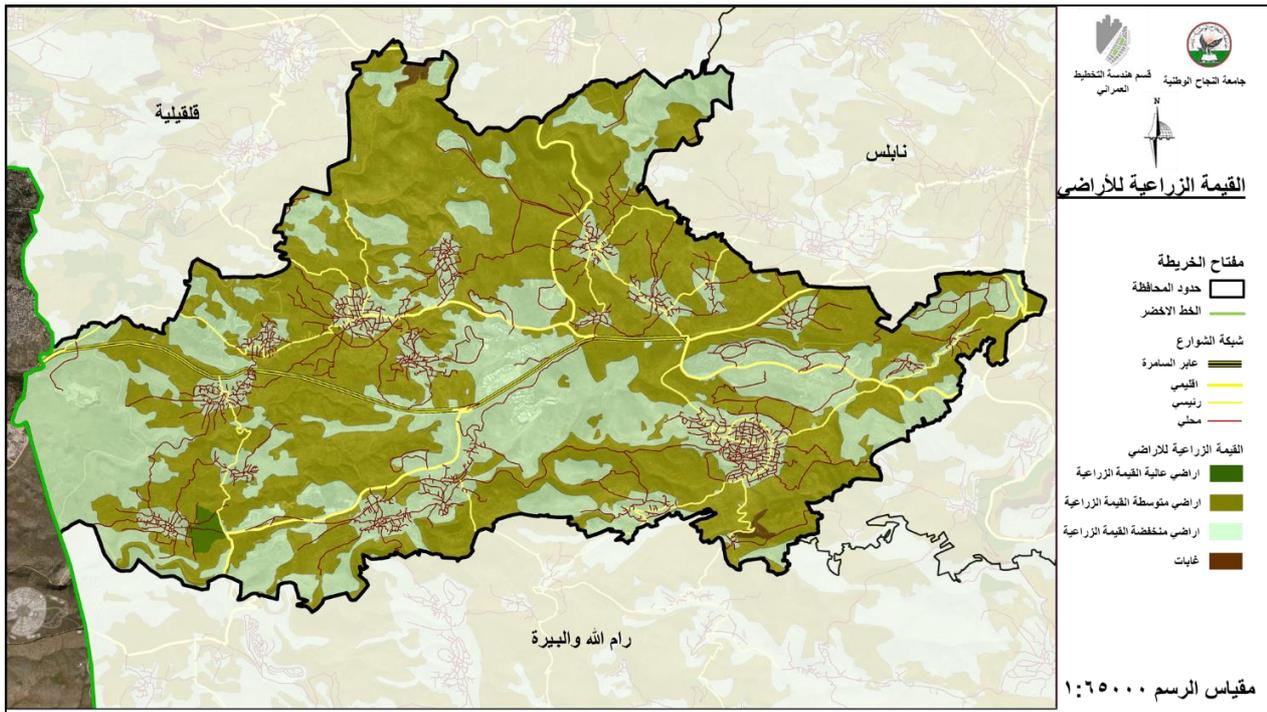
4. الأمطار:

يتركز المطر في هذه المنطقة في فصل الشتاء، ويصل معدل كمية المطر إلى 660 ملم، علماً بأنها وصلت في بعض السنوات إلى أكثر من 1223 ملم، كما في عام 1992.

3.1.1.4 القيمة الزراعية للأراضي:

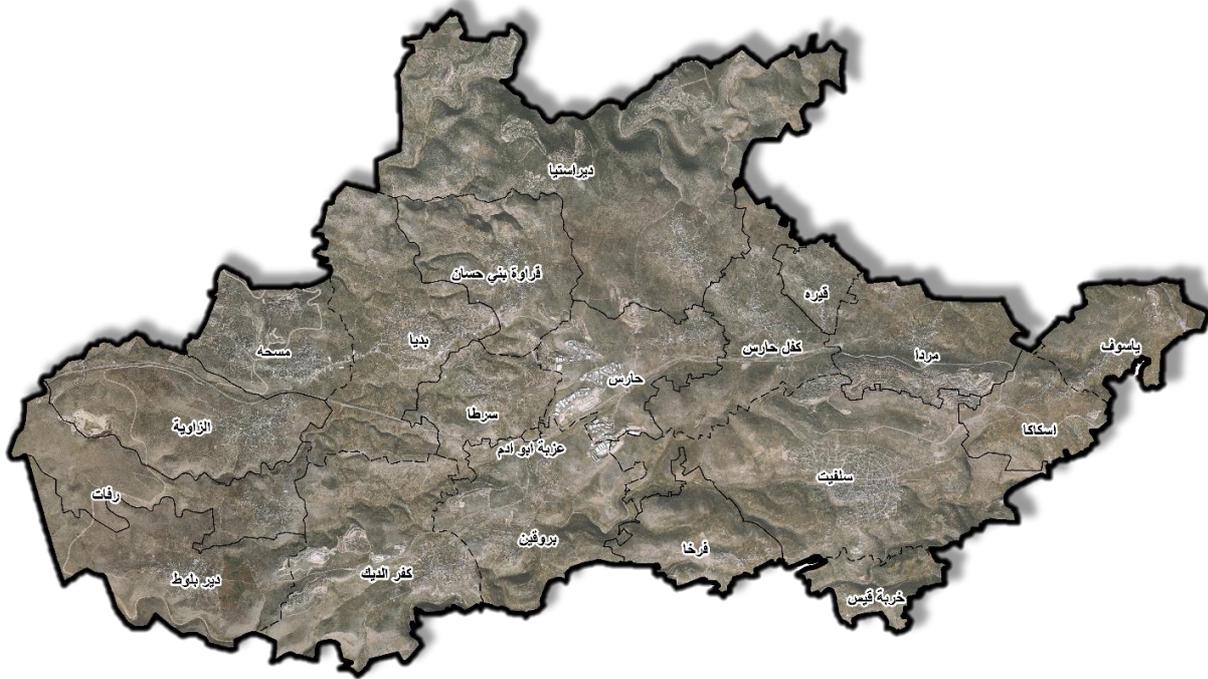
تتراوح القيمة الزراعية للأراضي ما بين منخفضة إلى متوسطة القيمة، أما الأراضي العالية القيمة فتتمثل فقط في منطقة سهل ديربلوط، حيث يشتهر بزراعة الخيار والبقوس والبصل والثوم وعباد الشمس وغيرها من المحاصيل.

وتظهر الخريطة التالية القيمة الزراعية لأراضي المحافظة.



2.1.4 التقسيم الإداري للتجمعات:

تنقسم المحافظة إلى 18 تجمع سكاني، منها 9 مجالس بلدية، و9 مجالس قروية وهي: سلفيت (تشمل ضاحية خربة قيس)، اسكاكا، ياسوف، مردا، قيرة، حارس (تشمل دار أبو بصل)، كفل حارس، ديرستيا (تشمل محمية وادي قانا)، بديا، الزاوية، قراوة بني حسان، سرطة (تشمل عزبة أبو آدم)، مسحة، رافات، دير بلوط، كفر الديك، بروقين، فرخة. والخريطة التالية تبين توزيع هذه التجمعات:



2.4 مبررات المشروع وأهميته:

لقد عانت المدن والقرى الفلسطينية وما زالت تعاني من سياسات الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة في تضيق الخناق عليها وتحديد المساحات اللازمة للتطور العمراني ونقطيع وسائل المواصلات بين هذه التجمعات، حيث أدى ذلك كله إلى خلق العوائق و العراقيل أمام تطوير المدن والقرى الفلسطينية، سعياً لتأمين حياة آمنة لسكان المستوطنات التي أقيمت على أراضي هذه التجمعات. (عبد الهادي، 2005، ص2)

بالرغم من الجهود المبذولة سواء على المستوى الوطني او المحلي، إلا أن التخطيط على المستوى الإقليمي ظل محدوداً ، وفي كثير من الأحيان لا يتجاوز كونه سياسات مكتوبة وغير مطبقة، مما أوجد قصوراً في عملية التنمية و التخطيط على المستوى الإقليمي في فلسطين، والممثل بالمحافظات الفلسطينية؛ الأمر الذي أدى إلى تشتت جهود التخطيط وأوجد صعوبة في إمكانيات الإستغلال الأمثل والمستدام للموارد الفلسطينية، وبالتالي عدم الوصول إلى الآمال المنشودة في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية من خلال تحقيق معدلات نمو مرغوبة.

من هنا، أدركنا ضرورة زيادة الاهتمام بالتخطيط على المستوى الإقليمي، وذلك لدوره الكبير المتمثل في:

- ▶ تحليل الوضع القائم في منطقة البحث وتحديد اهم التحديات التي تواجهها.
- ▶ دراسة سبل الربط بين منطقة البحث والمناطق المجاورة، من أجل زيادة الإعتماد عليها وتعزيز خدماتها.
- ▶ وضع سياسات تنموية للمحافظة في ظل التحديات السياسية التي تواجهها.
- ▶ تحقيق التنمية ومواجهة تحديات النمو العمراني وتحسين الأوضاع في المحافظات الفلسطينية.

3.4 مبررات اختيار الموقع:

تعد محافظة سلفيت من اكثر المحافظات حاجة لوجود مخطط إقليمي، وذلك لخصوصية المنطقة؛ حيث تتميز بموقع جغرافي فريد لإشرافها على الساحل الفلسطيني المحتل، ووقوعها في خاصرة الضفة الغربية؛ لتشكل حلقة وصل ضمن امتداد يربط الساحل الفلسطيني بمناطق غور الأردن، كما أنها تعتبر من البؤر الساخنة والتي تمثل أحد المواضيع المهمة في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بسبب وقوعها بالقرب من الخط الاخضر واحتوائها على اكبر مخزون مائي (تقع فوق الحوض المائي الغربي)، إضافةً إلى ما سبق، تعاني أراضي المحافظة من الاستيطان منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي، فقرائها ومدنها محاطة بالمستوطنات من جميع الجهات، وعلى رأسها مستوطنة "أرنيل" الصناعية التي تعد من اكبر المستوطنات الصناعية في فلسطين.

وبالتالي، فإن المبررات الأساسية لهذا المشروع، تتمثل في:

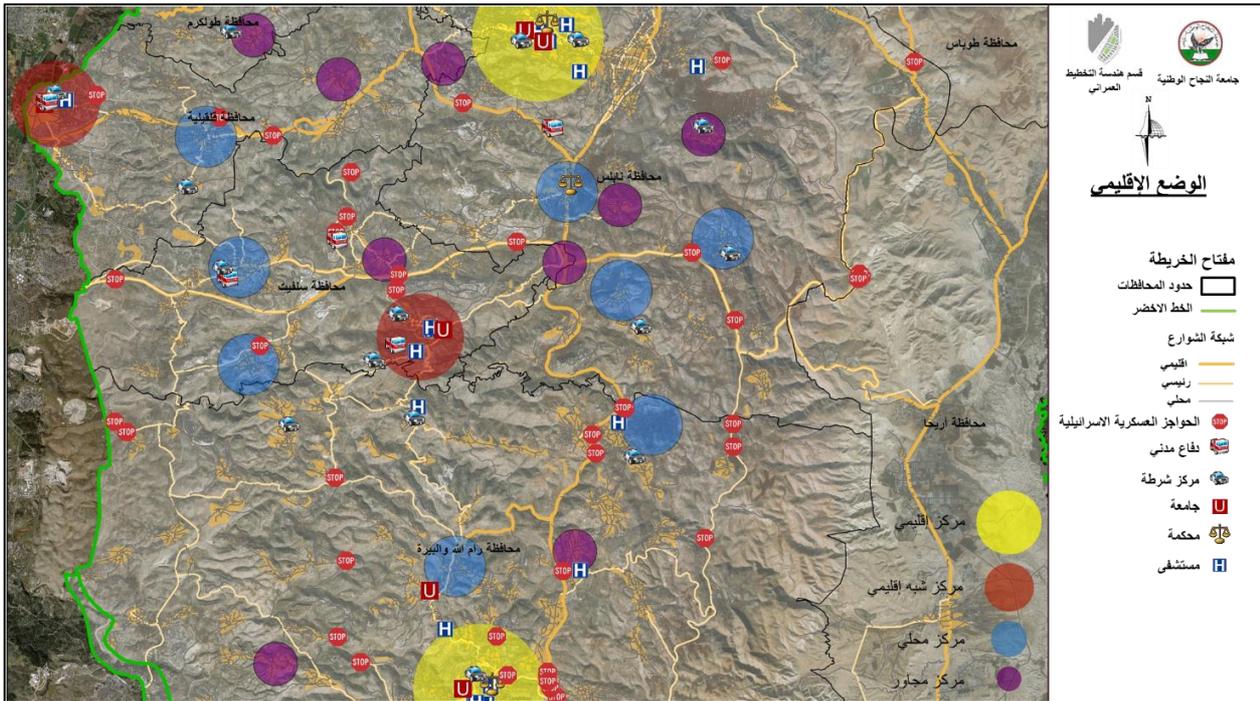
1. مبررات تتعلق بالوضع الإقليمي.
2. مبررات سياسية.
3. مبررات اقتصادية.

1.3.4 مبررات تتعلق بالوضع الإقليمي:

هناك بعض المبررات التي تتعلق بمحافظة سلفيت كإقليم بشكل خاص، والتي تتفرد بها عن باقي المحافظات وتجعلها محطة لمشروع تخطيط عمراني في الضفة الغربية ومن أهم هذه المبررات ما يلي:

- ضعف تكامل واستمرارية وتواصل النسيج العمراني بين التجمعات السكانية.
- الارتقاء بالمحافظة من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخدماتية والسياحية...
- ضعف الدور الإقليمي للمحافظة مقارنة بالأقاليم الموجودة بالضفة الغربية ك نابلس ورام الله.

والخريطة التالية تبين الوضع الإقليمي وعلاقة محافظة سلفيت بالمحافظات الأخرى:



تظهر الخريطة اعتماد سكان محافظة سلفيت على مراكز المحافظات الأخرى في كثير من الخدمات، خاصة محافظة نابلس فيما يتعلق بالخدمات التجارية ومحافظة رام الله فيما يتعلق بالخدمات الإدارية؛ حيث تعتبر هذه المحافظات مراكز اقليمية، فيما تعتبر سلفيت مركز شبه اقليمي.

2.3.4 مبررات سياسية:

تعتبر محافظة سلفيت من أكثر محافظات الضفة الغربية بعد القدس والخليل استهدافاً من قبل الاحتلال الإسرائيلي، حيث أن المطاعم والمخططات التوسعية الاستعمارية بدأت منذ اليوم الأول من احتلال الضفة الغربية عام 1967م عبر تحويل معسكر للجيش الأردني في منطقة جبل الحلو غرب قرية مسحة إلى معسكر لجيش الاحتلال والذي تحول مع بداية عمر الاحتلال عام 1967م إلى مستعمرة إسرائيلية أطلق عليها مستعمرة "الكانا".

تجدر الإشارة إلى أنه وبحسب بيانات دولة الاحتلال المعلنة منها أو حتى السرية فقد احتلت أراضي محافظة سلفيت - المتصدرة قائمة مطاعم الاحتلال - انطلاقاً من مساحات الأراضي الخصبة والشاسعة التي تتميز بها المحافظة.

حيث تبلغ مساحة أراضي محافظة سلفيت 202,000 دونم، منها 11,624 دونم عبارة عن مسطح بناء للمحافظة والتي تشكل 6% من مساحة المحافظة. ويبلغ عدد سكانها (76,805) نسمة حتى عام 2014م. بالإضافة إلى الطبيعة الجغرافية المهمة التي تتميز بها المحافظة كإطلالتها على الساحل الفلسطيني المحتل، عدى عن كونها تقع في خاصرة الضفة الغربية وتعتبر حلقة وصل لربط الساحل الفلسطيني بمناطق غور الأردن، فهي تقع وسط الضفة الغربية بين محافظات (نابلس ورام الله وقلقيلية على بعد 26 كم من الجهة الجنوبية الغربية من مدينة نابلس ويحدها من الشمال محافظة قلقيلية ومن الشرق نابلس ومن الجنوب رام الله ومن الغرب الأراضي المحتلة عام 1948م.

ولا ننسى المخزون المائي الضخم في الأعماق الجوفية في بعض مناطق المحافظة والتي تشكل مخزون مائي ضخم، حيث يوجد في المحافظة 14 بئراً ارتوازيماً يسيطر عليه الاحتلال الإسرائيلي ويحول معظم كمية المياه إلى داخل دولة الاحتلال.

عند مقارنة محافظة سلفيت بباقي المحافظات الفلسطينية نجد أن محافظة سلفيت تتميز بالكثافة الاستعمارية، حيث توجد (25) مستعمرة قائمة على أراضي المحافظة يسكنها (25,393) مستعمراً، كما انه يوجد 21 بؤرة استعمارية، تصادر تلك المستعمرات والبؤر نحو (20,000) دونماً من أراضي المحافظة. كما صادر الاحتلال لصالح معسكرات الجيش 64 دونماً.

هذا وانشأ الاحتلال لأغراضه العسكرية ولصالح الاستيطان على أراضي المحافظة 4 شبكات طرق التفاقية تحمل الأرقام (60،505،477،446)، ولصالح هذه الطرق أصبح 4760 دونماً من أراضي الفلسطينيين مساحات ضائعة في الطرق الالتفافية. في الوقت الذي يغلق فيه الاحتلال 39 حاجزاً في المحافظة حتى تشرين أول 2014م. ولم يكتف الاحتلال بذلك بل انشأ جداراً عنصرياً على أراضي المحافظة.

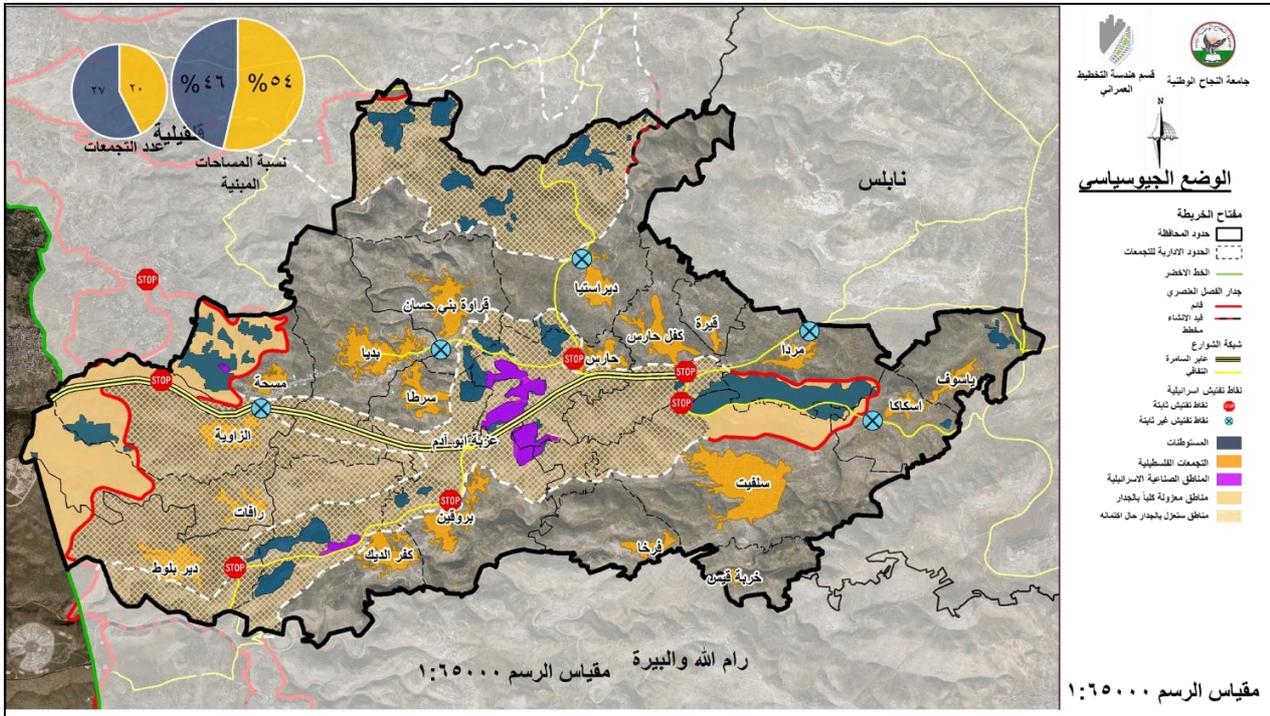
الجدار العنصري على أراضي محافظة سلفيت بالأرقام:

- بلغ طول مسار الجدار القائم 16,523 م ، دمر أسفله (8697) دونماً.
- عزل الجدار العنصري القائم 13,000 دونماً.
- يبلغ طول الجدار المخطط 70,182م.
- في حين استكمال مخطط الجدار سيعزل 94,866 دونماً.

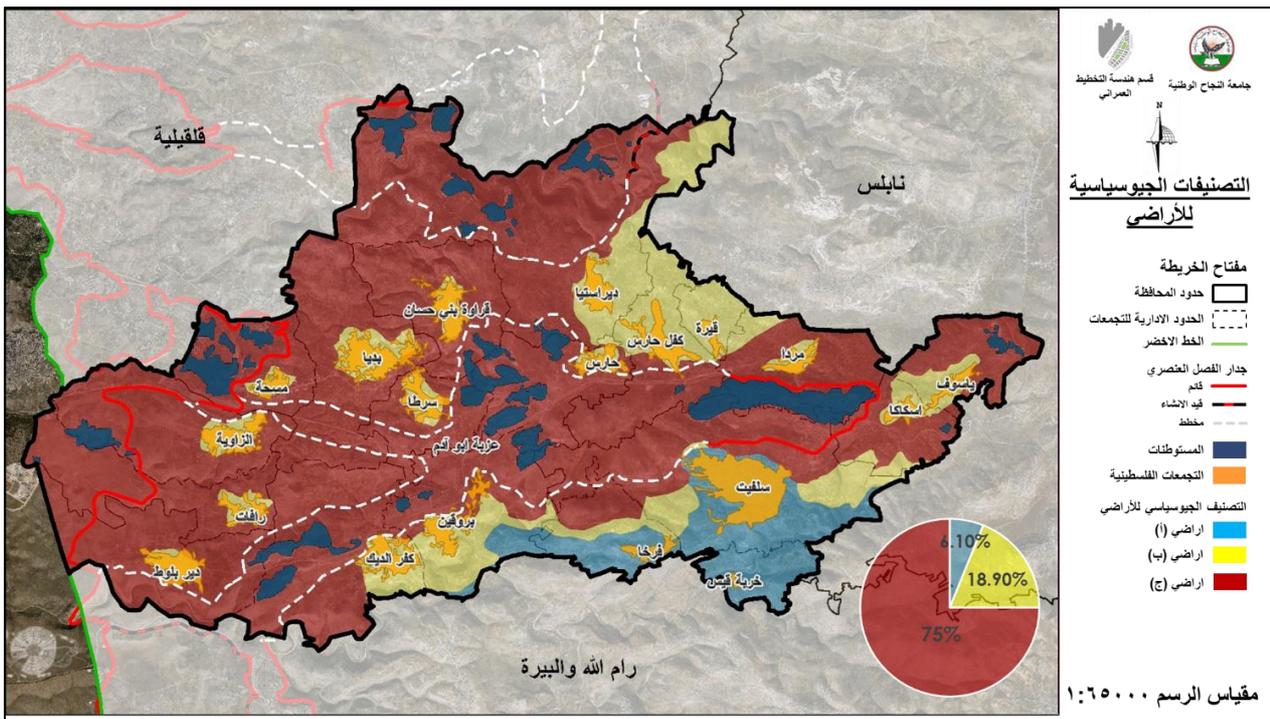
وحتى يتضح حجم الكارثة التي تصيب محافظة سلفيت نقرأ الأرقام والنسب التالية:

- نسبة الأراضي المخصصة للبناء الفلسطيني في المحافظة هي حوالي 6% فقط من المساحة الإجمالية للمحافظة.
- بينما نسبة الأراضي المخصصة للاستيطان تبلغ حوالي 9% من مساحة المحافظة.
- بلغ عدد الفلسطينيين في المحافظة 76,805 نسمة، وعليه فإن نصيب الفرد الفلسطيني الواحد من مساحة البناء في سلفيت 2م151.
- بلغ عدد المستعمرين - في المستعمرات الإسرائيلية باستثناء البؤر الاستعمارية - في محافظة سلفيت (25393) مستعمراً، يمتلكون للبناء ما مساحته (17,860) دونماً. وعليه يصبح نصيب المستعمر اليهودي الواحد من مساحة البناء المخصصة له من سلفيت حوالي 2م703، وهذا ينذر بتغير ديمغرافي خطير جداً في المنطقة التي لم يكن يقطنها يهودي واحد عام 1967م.
- عدد التجمعات الفلسطينية في المحافظة 21 تجمعاً (تشمل الخرب والعزب).
- بينما عدد المستعمرات والبؤرة الاستعمارية في المحافظة بلغ 46 مستعمرة وبؤرة.

والخريطة التالية توضح اهم المعينات السياسية في المحافظة:



اما الخريطة التالية فتوضح التصنيفات السياسية (A، B، C) لاراضي المحافظة حسب اتفاق أوسلو:

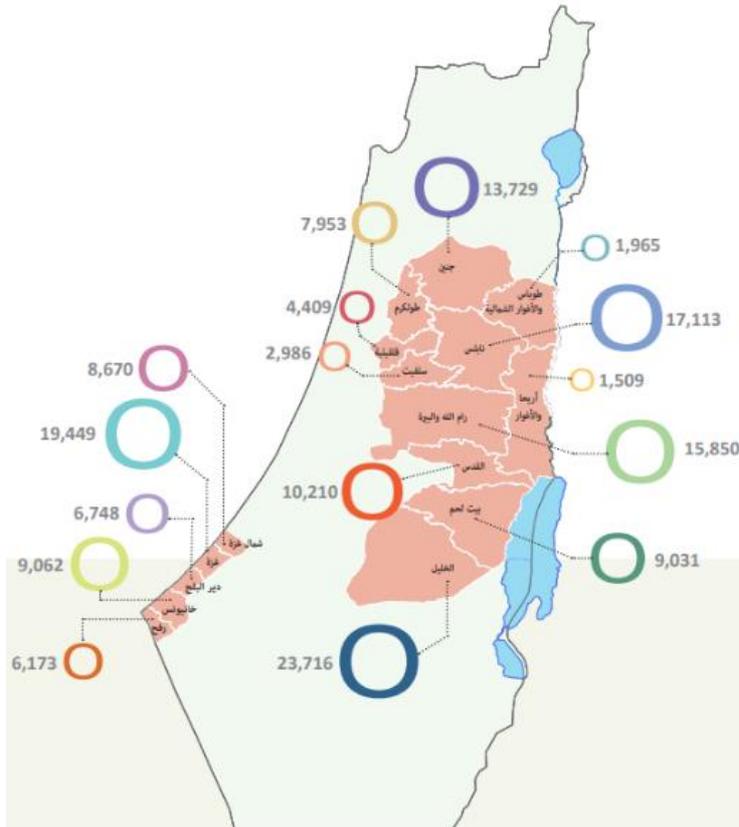


حيث تشكل اراضي (C) المساحة الاكبر من الاراضي بنسبة 75%، تليها اراضي (B) بنسبة 18.9%، بينما تشكل اراضي (A) النسبة الاقل 6.1%.

3.3.4 مبررات اقتصادية:

تواجه محافظة سلفيت بعض القضايا الاقتصادية، والتي جعلتنا نسلط الضوء على حاجتها لوجود مخطط إقليمي، وهذه القضايا هي:

- قرب المحافظة من الخط الأخضر مما يمثل فرصة لتقوية الاقتصاد وجذب سكان الداخل الفلسطيني المحتل.
- ضعف الاقتصاد في المحافظة مقارنة بمحافظات الوطن الاخرى، وعدم القدرة على الاستقلال بشكل كامل عن باقي المحافظات اقتصادياً.
- ضعف الموارد المالية المضخوخة في الاستثمار داخل المحافظة والتوجه نحو الاستثمار خارجها وذلك بسبب وضعها السياسي.



تظهر الخريطة السابقة عدد المنشآت الاقتصادية القائمة حسب المحافظة، ويظهر فيها ان محافظة سلفيت تعتبر من اقل المحافظات التي تحتوي منشآت اقتصادية وتمارس أنشطة اقتصادية. بعدد منشآت يقدر بـ 2986 منشأة.

4.4 التشخيصات القطاعية:

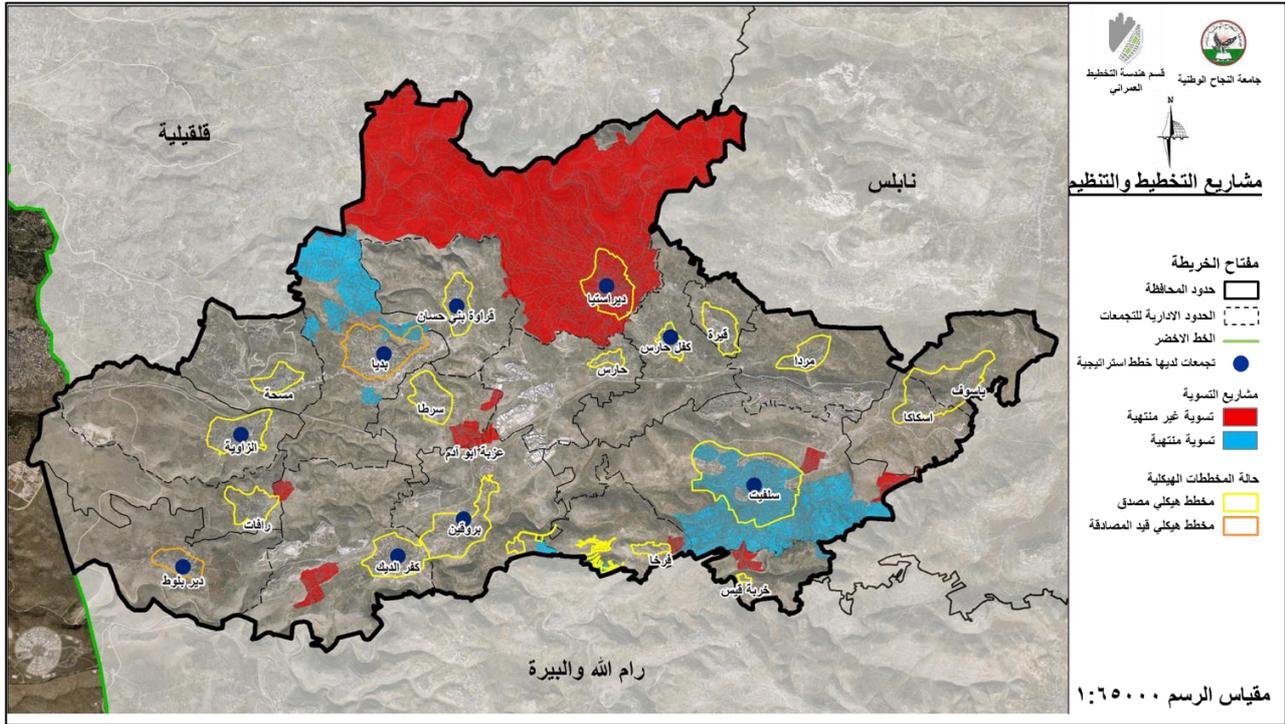
في هذه المرحلة، تم تشخيص عدة قطاعات تشمل جوانب مختلفة، بقصد فهم واقع منطقة التخطيط بشكل أكثر تفصيلاً، ومن ثم تحليل النسب والارقام الناتجة بغرض الحصول على نتائج أكثر دقة. وهذه القطاعات هي:

1. التخطيط والتنظيم
2. السكان والديمغرافيا
3. البنية التحتية
4. الطرق والمواصلات
5. الخدمات والمرافق المجتمعية
6. البيئة والموروث الثقافي
7. الاقتصاد

1.4.4 قطاع التخطيط والتنظيم:

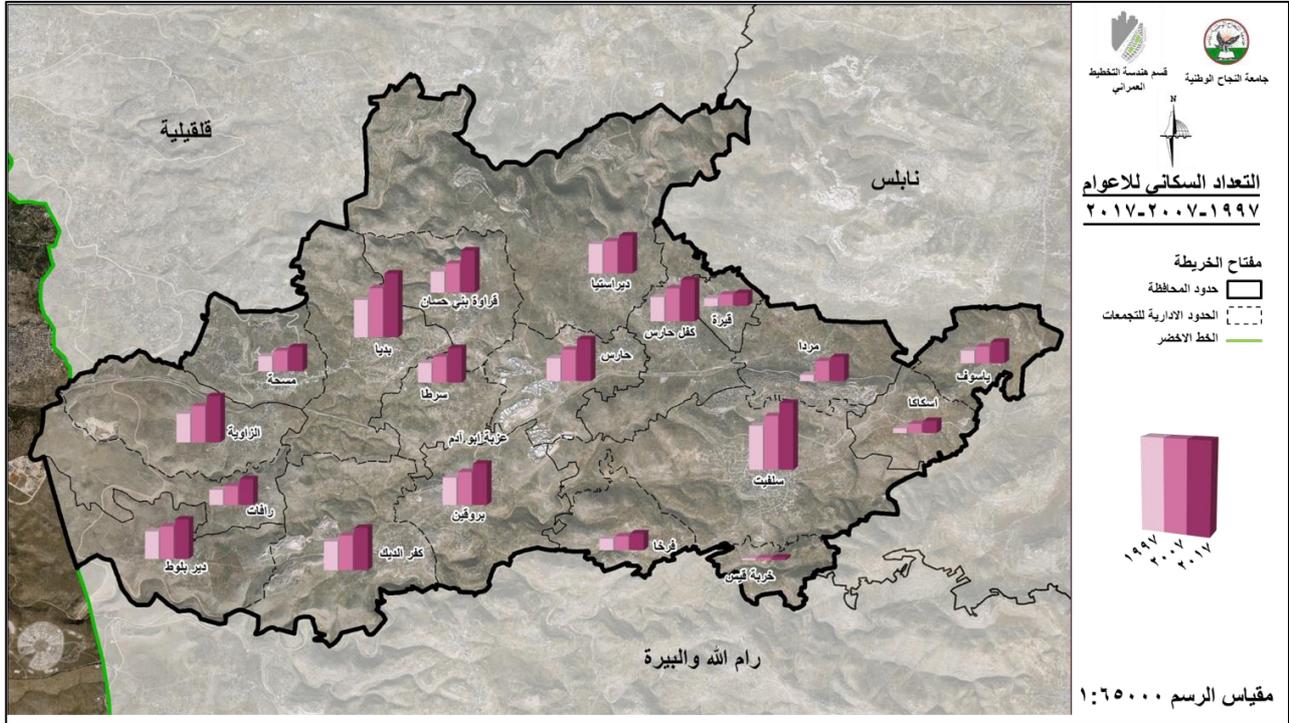
بلغت المساحة الكلية لأراضي المحافظة 202 دونم، وتحتوي على 18 تجمع، 9 منها تعتبر تجمعات حضرية، بينما تمثل الـ 9 الأخرى تجمعات ريفية، وتحتوي التجمعات الـ 9 الرئيسية خطط استراتيجية. اما فيما يتعلق بمشاريع التسوية، فلم يكن هناك اهتمام كبير بها في الفترة الماضية، اما في الوقت الحالي، فقد ادركت البلديات ومؤسسات التخطيط والحكم المحلي اهمية هذه المشاريع في المحافظة على الاراضي، فبدأت اولى مشاريع التسوية في مدينة سلفيت تلتها بلدة بديا وقرية سرطة، وتعتبر هذه مشاريع تسوية منتهية، بينما توجد مشاريع تسوية غير منتهية في ديراستيا واجزاء من كفرالديك، ومن المفترض ان تبدأ مشاريع تسوية في الفترة المقبلة في بلدات اخرى في المحافظة مثل بروقين وديربلوط.

وبالنسبة لوجود المخططات الهيكلية، فإن جميع التجمعات تمتلك مخططات هيكلية مصدقة، باستثناء بديا ودير بلوط حيث ان مخططاتها قيد المصادقة، فهي في مراحلها الاخيرة. والخريطة التالية توضح مشاريع التخطيط والتنظيم القائمة في المحافظة:

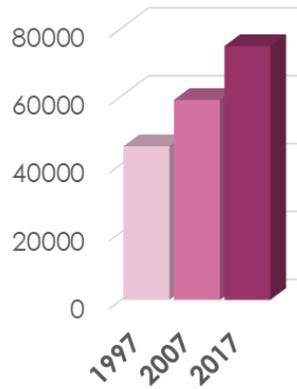


2.4.4 قطاع السكان والديمغرافيا:

في هذا القطاع، يتم حساب التعداد السكاني للتجمعات في سنوات مختلفة، وكذلك الهرم السكاني في سنة التخطيط؛ والهدف من ذلك توقع عدد السكان المستقبلي وتحديد الاحتياجات المتوقعة بناءً عليه. وتوضح الخريطة والجدول التاليين التعداد السكاني للسنوات 1997، 2007، 2017:



التعداد السكاني للمحافظة

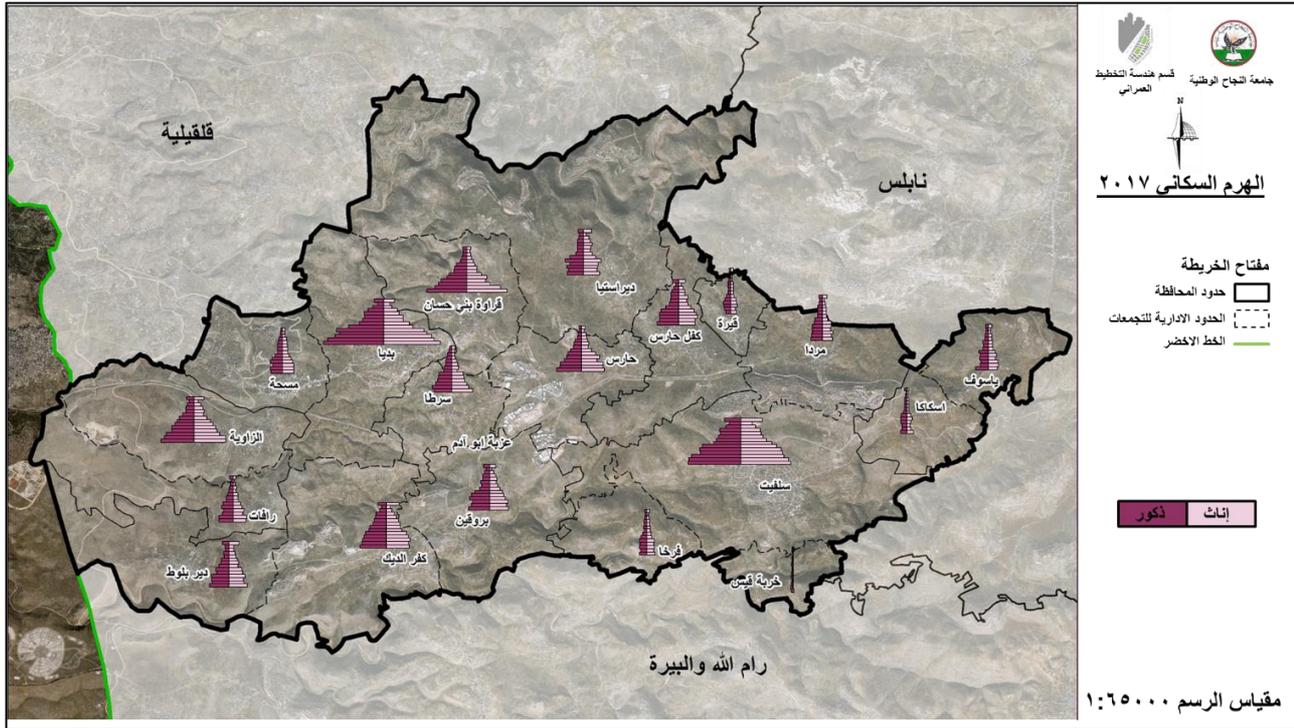


2017	2007	1997	
3664	3112	2853	دير اسنينا
4049	3213	2354	كفل حارس
10360	7978	6061	بديا
2075	1604	1228	ياسوف
1188	902	467	اسكاكا
10816	8702	7103	سلفيت
1636	1351	1115	فرخا
271	224	182	خربة قيس
4012	3201	2659	بروفين
5503	4504	3747	كفر الديك
3839	3161	2680	دير بلوط
2500	1841	1467	رفات
5981	4703	3695	الزاوية
2349	1982	1442	مسحة
5465	3760	2703	قراوة بني حسان
4101	3079	2230	حارس
1267	1131	753	قيرة
3353	2503	1900	سرطا
7	7	7	عزبة ابو آدم
2354	1971	610	مردا
74790	58929	45256	المجموع

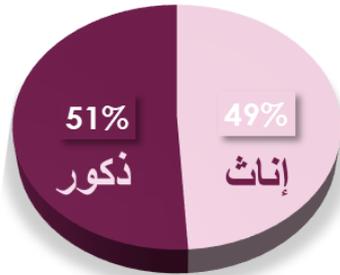
يتبين ان كل من مدينة سلفيت وبديا فيها اكبر عدد من السكان والذي يتجاوز الـ 10000 نسمة، وتمثلان ثقل سكاني متقارب واكبر من غيرهما على مدار السنوات، بينما يصل المجموع الكلي لسكان المحافظة إلى

حوالي 74790 نسمة حسب احصائية 2017 حسب ما يظهره الرسم البياني، بينما بلغ 45256 عام 2007، و58929 عام 2007.

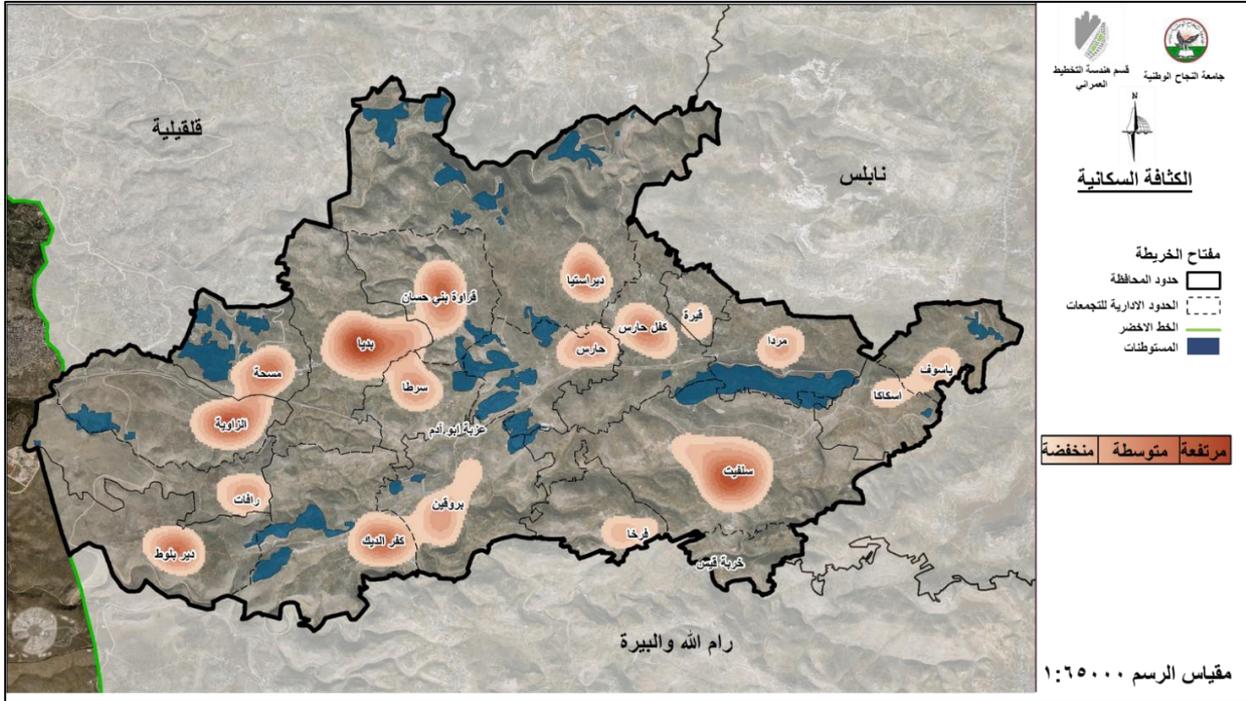
أما الخريطة والجدول التاليين فيمثلان الهرم السكاني لتجمعات المحافظة حسب عدد السكان عام 2017:



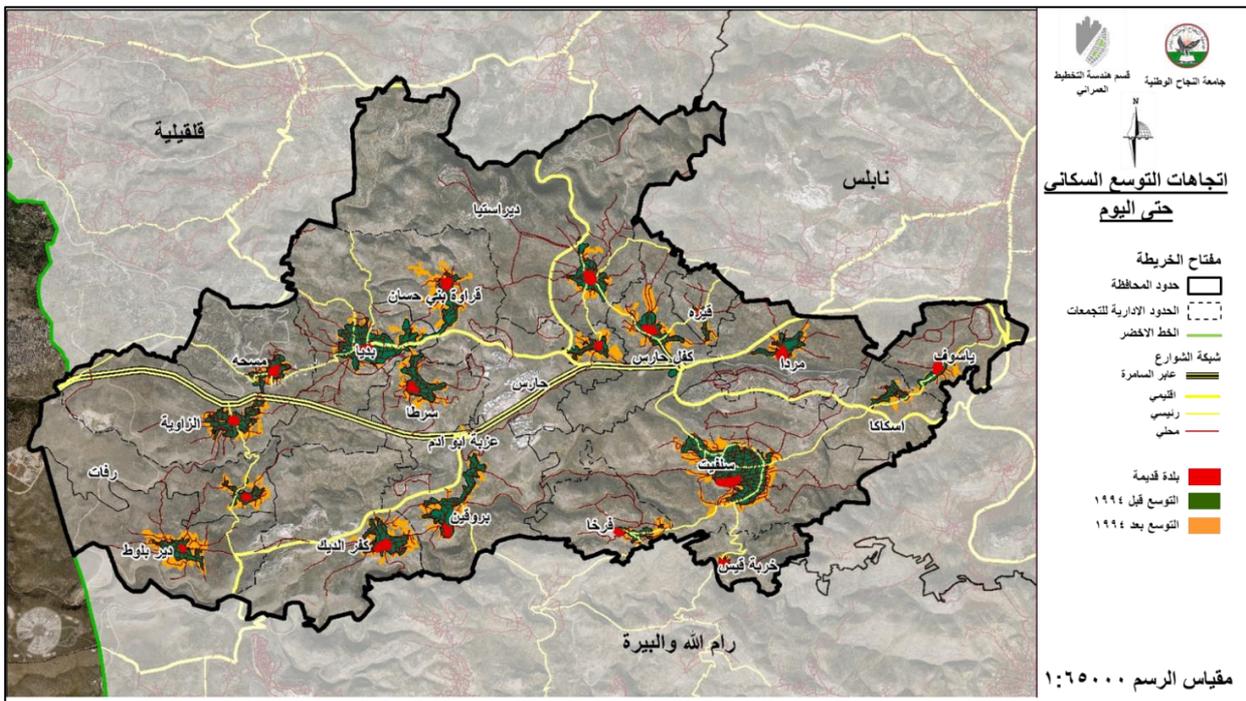
الهرم السكاني للمحافظة ٢٠١٧



إناث	ذكور	
1791	1808	دير استيا
1949	2028	كلل حارس
4912	5265	بديا
1009	1029	ياسوف
554	613	اسكاكا
5429	5482	سلفيت
799	808	فرخا
128	138	خربة قيس
1888	2053	بروقين
2664	2742	كفر الديك
1846	1927	دير بلوط
1177	1279	رفات
2929	2946	الزاوية
1125	1183	مسحة
2596	2773	قراوة بني حسان
1978	2051	حارس
607	638	قيرة
1622	1671	سرطا
1139	1174	مردا

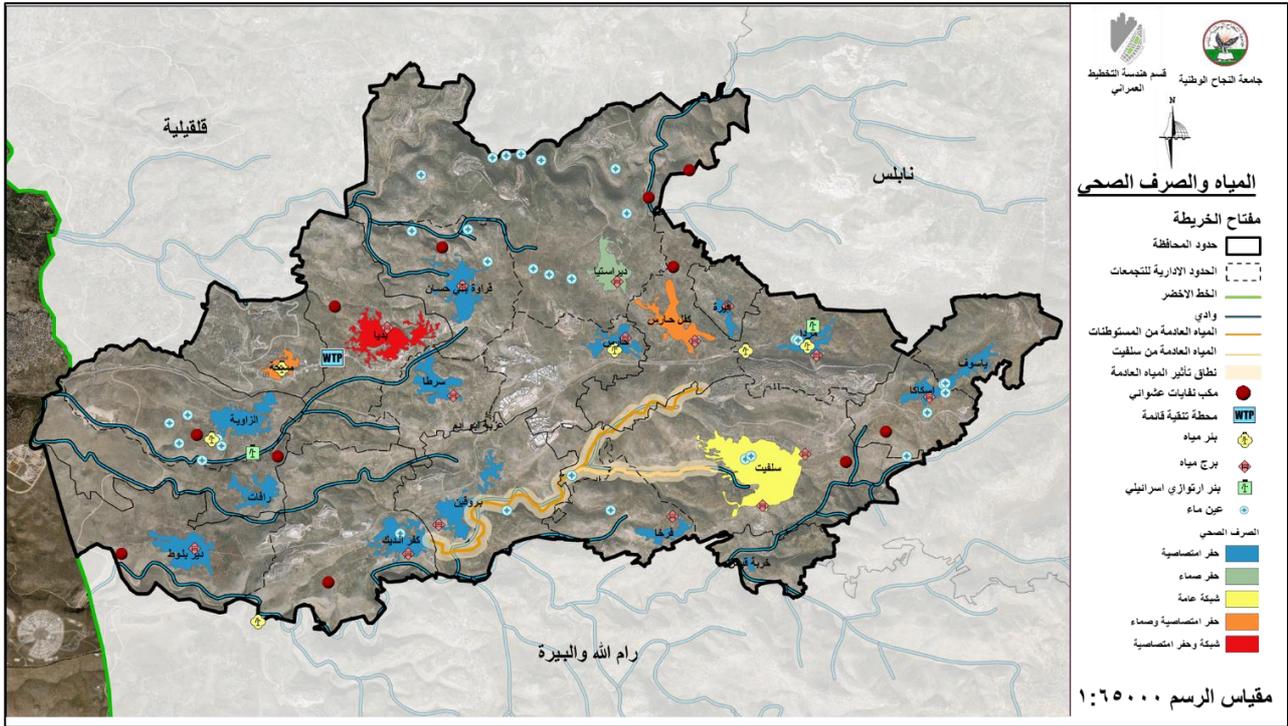


اما الخريطة السابقة فتظهر الكثافات السكانية في تجمعات منطقة الدراسة، وهو ما يساعد في تحديد اماكن التوسع المستقبلي، والمتمثلة في المناطق قليلة الكثافة السكانية. تبين الخريطة التالية اتجاهات التوسع حتى وقتنا الحاضر.



3.4.4 قطاع البنية التحتية:

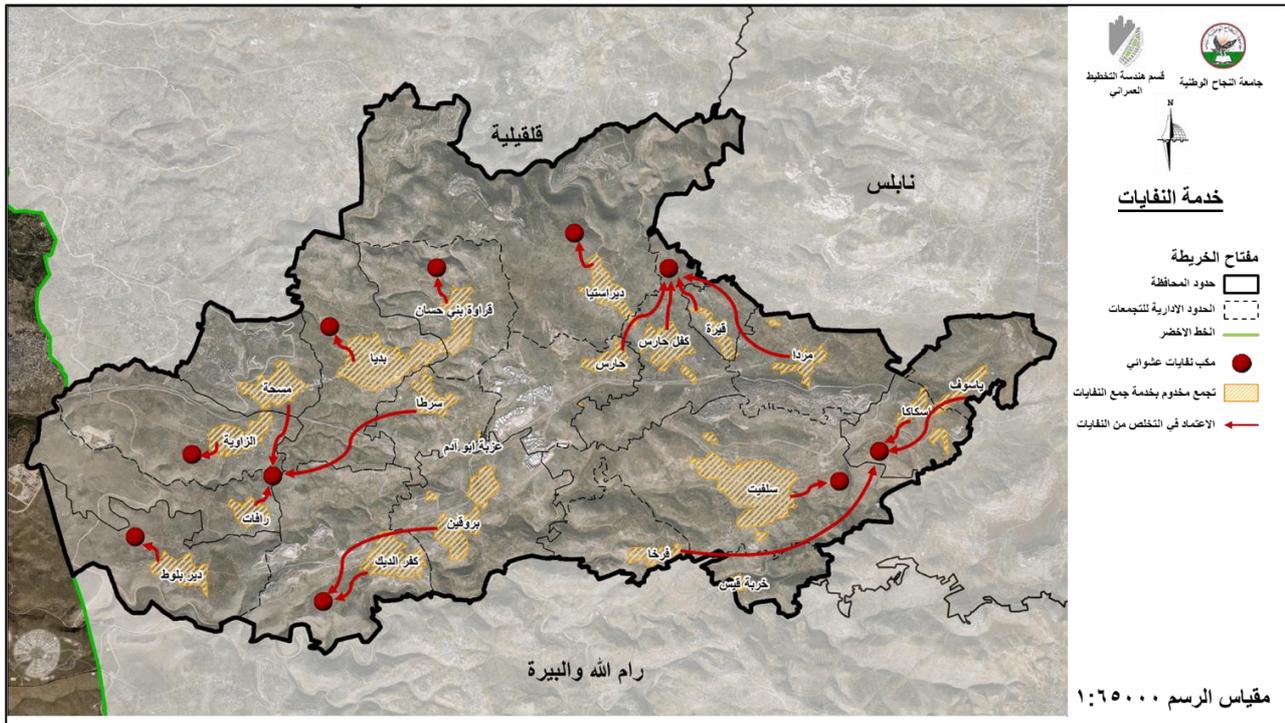
في هذا القطاع، قمت بدراسة قطاع المياه والصرف الصحي وقطاع الكهرباء وكذلك قطاع النفايات الصلبة والسائلة.



تظهر الخريطة السابقة مصادر المياه في المحافظة، حيث يعاني قطاع المياه في محافظة سلفيت، مثله مثل باقي محافظات فلسطين، من عدة مشاكل أهمها محدودية المصادر المائية المتاحة وخاصة الذاتية مقارنة مع حجم الطلب والازدياد المتواصل على احتياجات المياه وخاصة في فصل الصيف، حيث لا يتجاوز متوسط استهلاك الفرد 65 لتر يومياً في المناطق التي يوجد فيها شبكات لتزويد المياه، ويضاف إلى ذلك أن 16 تجمعا في المحافظة من أصل 18 تجمع يحصل على المياه فقط من خلال الشركة الإسرائيلية ميكروت، إضافة إلى مدينة سلفيت التي هي أيضا تحصل على 85% من مياهها من خلال نفس الشركة، حيث يمتلك كل تجمع برج او اكثر للمياه يقوم بتوزيع المياه على المنازل. تقع معظم محافظة سلفيت في منطقة ما يسمى بالحوض الغربي الذي يعتبر أكبر تجمع للمياه في الضفة الغربية، ويوجد في أراضي المحافظة الكثير من ينابيع المياه العذبة الدائمة والموسمية وعدد من الوديان التي تجري مياهها في فصل الشتاء.

اما فيما يتعلق بالصرف الصحي، تختلف طرق تصريف مياه الصرف الصحي، فبعض التجمعات تستخدم الحفر الامتصاصية، وبعضها يستخدم حفر صماء وبعضها الاخر مثل مدينة سلفيت وجزء من بديا يستخدمون شبكة عامة للصرف الصحي. وتوجد محطة معالجة للمياه العادمة في بديا ولكنها بحاجة لاعادة تأهيل. وتعاني بعض تجمعات المحافظة من المياه العادمة من المستوطنات الاسرائيلية وهذه التجمعات هي مدينة سلفيت وبروقين وكفر الديك.

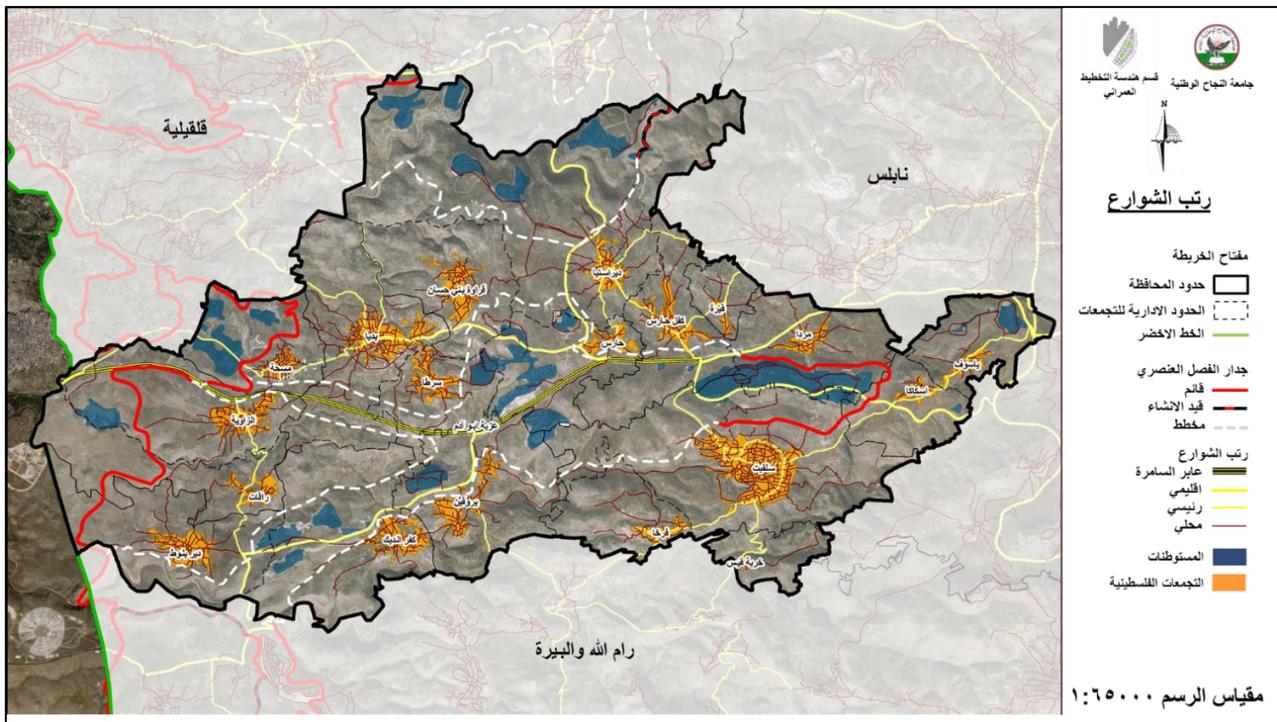
يوجد في المحافظة 11 مكب نفايات عشوائي، وتختلف اماكن المكبات التي تستخدمها التجمعات، وهو ما تظهره الخريطة التالية:



4.4.4 قطاع الطرق والمواصلات:

تتوزع شبكة الطرق في محافظة سلفيت بشكل مقبول، حيث تصل شبكة الطرق إلى جميع المدن والقرى في المحافظة، ولكن حالة هذه الطرق متفاوتة من جيدة إلى ضعيفة وبحاجة إلى صيانة بما يقدر بنصف أطوال الطرق.

تعاني محافظة سلفيت من بعض المعوقات في مجال الطرق من حيث عدم التواصل الجغرافي المباشر بين مناطق المحافظة بفعل انتشار المستوطنات الإسرائيلية في مواقع عديدة من المحافظة، مما يضطر المواطنين إلى قطع مسافة أطول للالتفاف حول المناطق الاستيطانية للوصول إلى غاياتهم. والخريطة التالية توضح رتب هذه الطرق والتجمعات الموصولة بها:



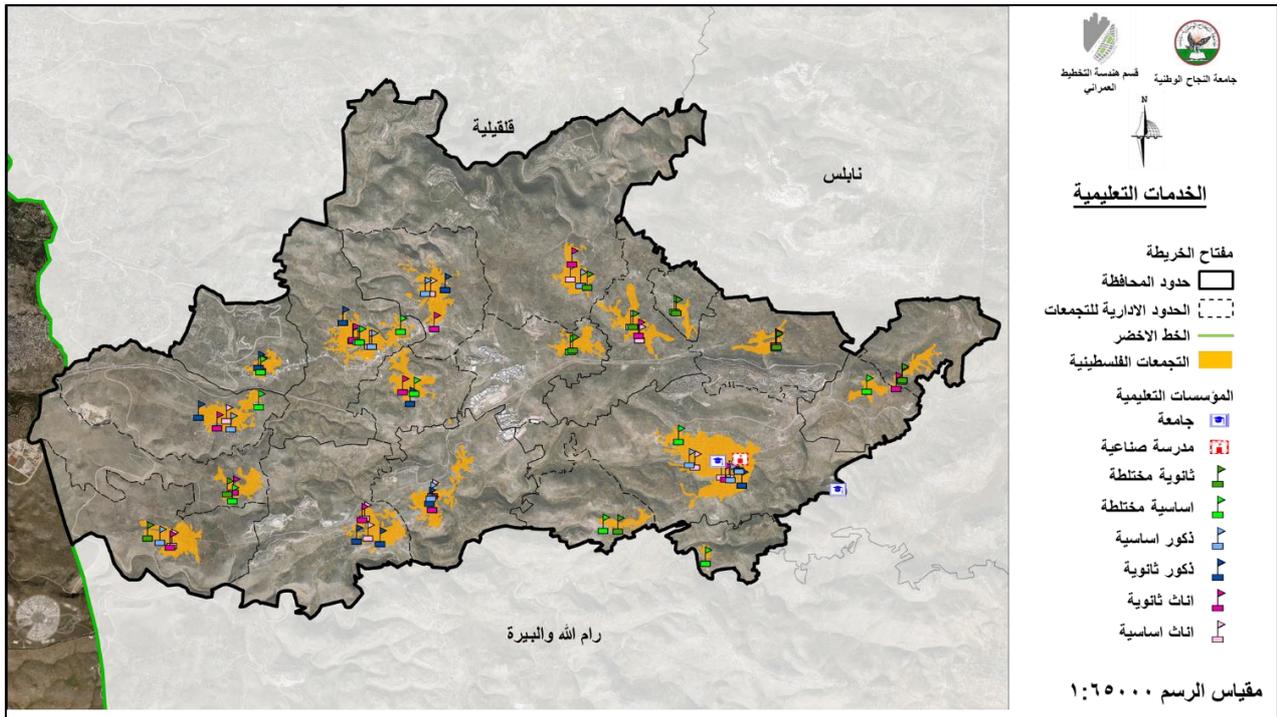
5.4.4 قطاع المرافق والخدمات المجتمعية:

1.5.4.4 قطاع التعليم

يحتل التعليم في محافظة سلفيت مكانة وأولوية كبيرة لدى المواطنين، ويظهر ذلك من خلال السعي الدائم لبناء المؤسسات التعليمية ونسب الالتحاق بالمدارس والجامعات. في فترة الاحتلال الإسرائيلي لم تقم السلطات الإسرائيلية ببناء أي مدرسة جديدة في المحافظة بالرغم من الزيادة الطبيعية المستمرة في أعداد الطلاب، مما أدى إلى ارتفاع أعداد الطلاب في داخل المدارس، إلى جانب سياسة إغلاق المدارس الذي كانت سلطات الاحتلال تمارسها في فترة الانتفاضة. في فترة الاحتلال الإسرائيلي لم تقم السلطات الإسرائيلية

بناء أي مدرسة جديدة في المحافظة مع الزيادة الطبيعية المستمرة في أعداد الطلاب مما أدى إلى ارتفاع أعداد الطلاب في داخل المدارس إضافة لإغلاقها في فترة الانتفاضة الشعبية، وبعد قدوم السلطة وتسلمها وزارة التربية والتعليم تم بناء 9 مدارس جديدة. وضمت المحافظة 43 مدرسة حكومية ومدرسة واحدة فقط خاصة، وبلغ عدد الطلاب في العام الدراسي (1999-2000) 14281 طالب/ة.

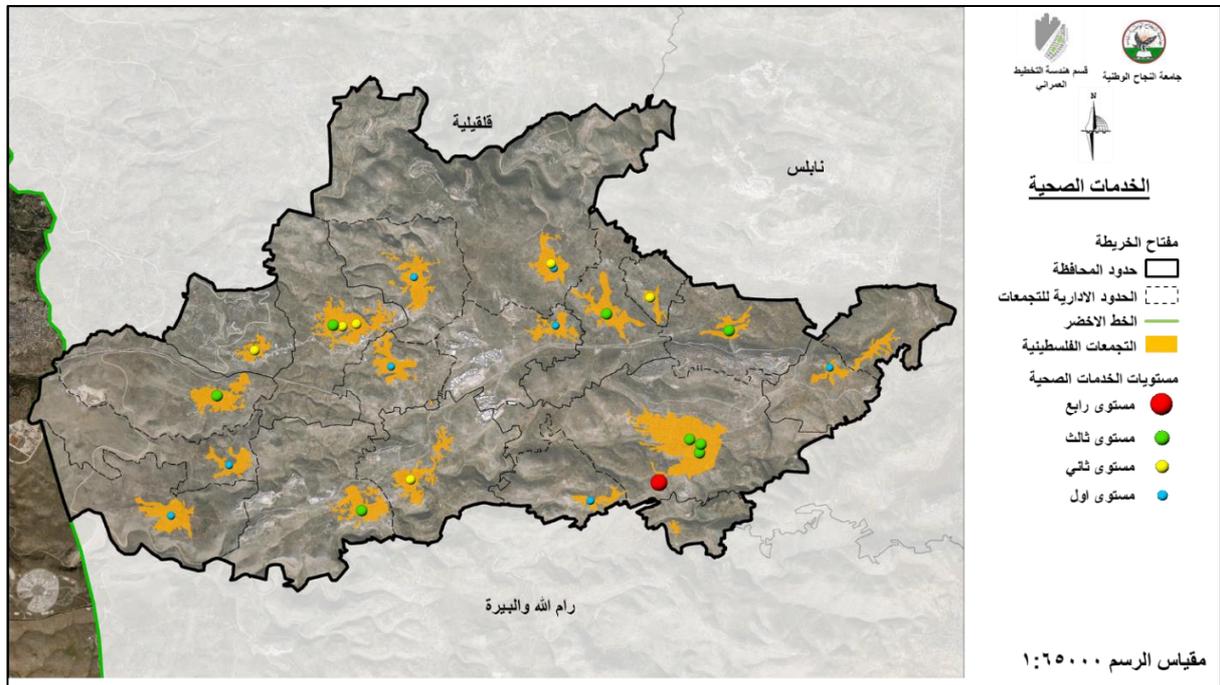
وبلغ عدد المدارس في العام الدراسي (2011-2012) 73 مدرسة، منها 70 مدرسة حكومية، 38 مدرسة اساسية و32 مدرسة ثانوية و3 مدارس خاصة جميعها اساسية بينما لا يوجد مدارس تابعة لوكالة الغوث. بالإضافة لوجود جامعتين في مدينة سلفيت، جامعة القدس المفتوحة وجامعة الزيتونة التي تم انشاؤها حديثاً وستحدث نقلة نوعية في المنطقة المقامة عليها، كما يوجد فرع لجامعة القدس المفتوحة في بلدة بديا ولكن ليس له مبنى خاص به بل موجود في مبنى البلدية. والخريطة التالية تظهر المؤسسات التعليمية القائمة:



2.5.4.4 قطاع الصحة

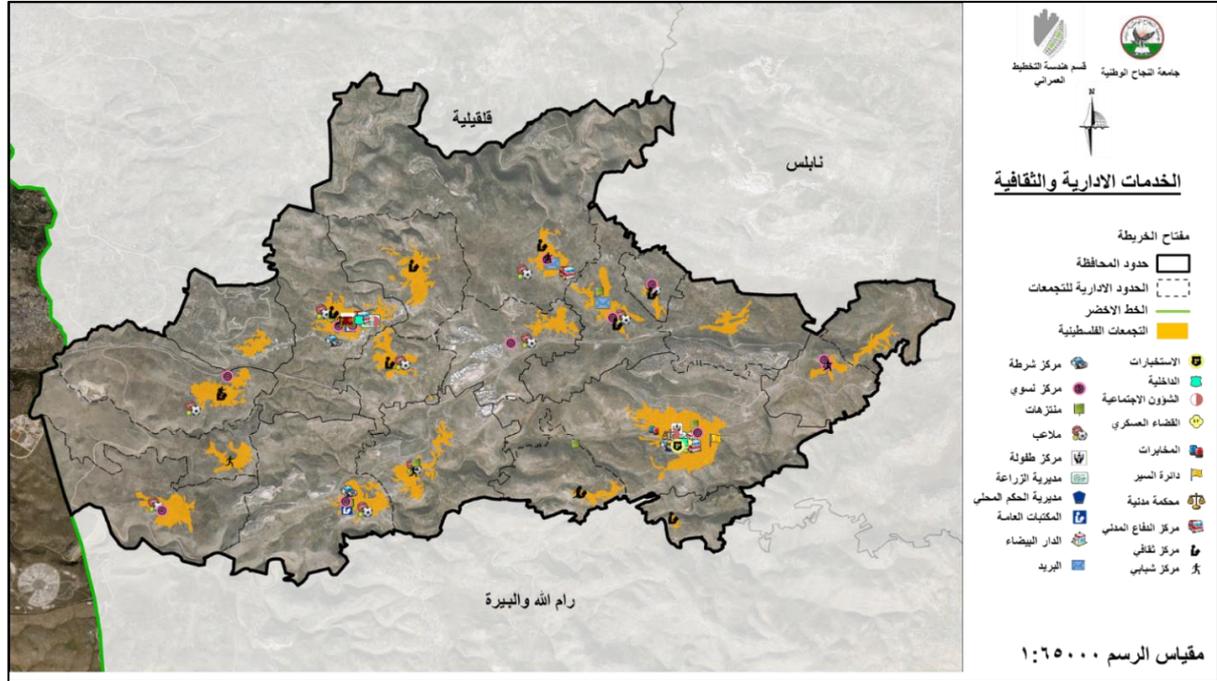
محافظة سلفيت التي تعاني من ظروف احتلالية صعبة نتيجة استمرار الإغلاقات والحصار الاقتصادي، واكتظاظ المستوطنات العنصرية في المحافظة، والمدن الصناعية الإسرائيلية وتأثيراتها الصحية والبيئية، هذه

العوامل مجتمعة أدت إلى تفاقم الأوضاع الصحية والمعاشية والتنمية للسكان .وفيما يلي تحليل للواقع الصحي لمحافظة سلفيت، حيث هناك سبعة عشر عيادة للرعاية الصحية الأولية ، ومعظم هذه العيادات يرتقي للمستوى الأول والثاني، عدا المتواجدة في مدينة سلفيت، فإنها ترتقي للمستوى الرابع .بعض هذه العيادات يحتوي على مختبرات تشخيصية، كما في الزاوية وكفر الديك وبديا، وهناك ثلاثة عيادات لا ترتقي للمستوى المطلوب، كما هو الحال في عيادات مسحة ورافات وسرطة.



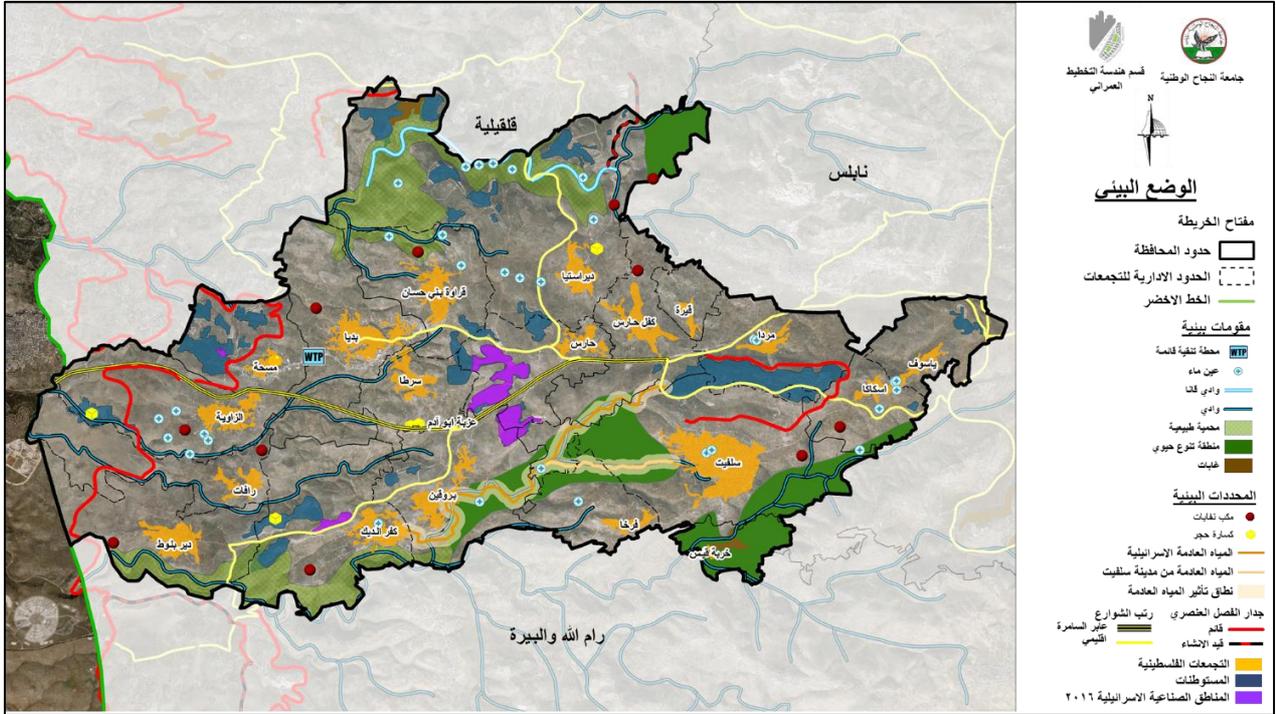
3.5.4.4 قطاع الخدمات الادارية والثقافية

تتركز الخدمات بشكل عام في مدينة سلفيت وبلدة بديا، خاصة الخدمات الادارية، اما فيما يتعلق بخدمات الدفاع المدني، فيوجد في المحافظة 3 مراكز، في سلفيت وبديا وديراستيا، كذلك يوجد 3 مراكز للشرطة في سلفيت وكفر الديك وبديا. وهو ما تظهره الخريطة التالية:



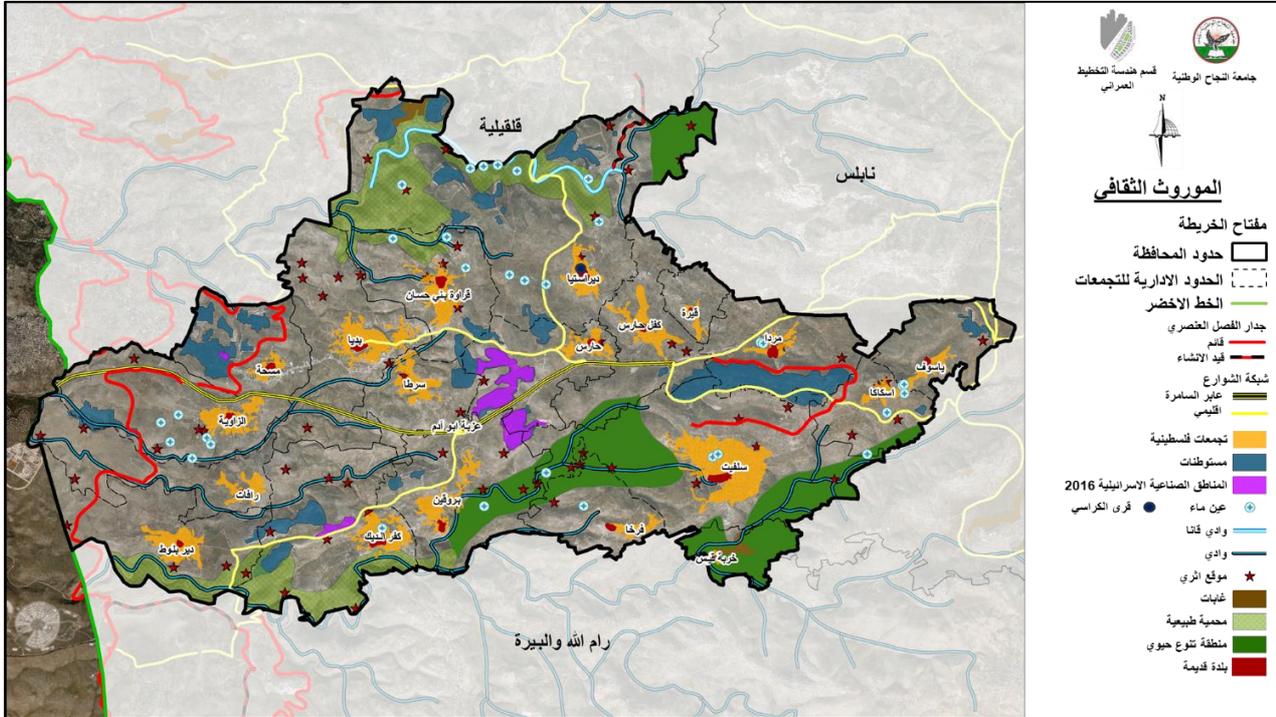
6.4.4 قطاع البيئة والموروث الثقافي:

تتميز المحافظة بوجود اماكن تنوع حيوي في عدة اماكن منها واد المطوي بين سلفيت وبروقين، وكذلك تتميز بوجود المحميات الطبيعية اشهرها محمية واد قانا التي تعد منطقة سياحية جميلة، ولكن هذه المناطق بحاجة إلى حماية من ممارسات الاحتلال التي تؤثر بشكل كبير عليها، حيث تجري المياه العادمة القادمة من المستوطنات الاسرائيلية في واد المطوي مما يجعل المنطقة مكرهة صحية بدل ان تكون مكاناً سياحياً، وكذلك تعاني محمية واد قانا من الوجود المستمر لقطعان المستوطنين الذين يحملون اسلحة.



توضح الخريطة السابقة الوضع البيئي في المحافظة من محددات ومقومات بيئية، حيث تعد المكبات العشوائية والطرق الالتفافية وجدار الفصل العنصري والمستوطنات والمناطق الصناعية الاسرائيلية والكسارات والمياه العادمة من المحددات البيئية، بينما تعد عيون الماء والادوية والمحميات الطبيعية ومناطق التنوع الحيوي من المقومات البيئية.

اما بالنسبة للموروث الثقافي، فإن المنطقة تحتوي الكثير من المناطق الاثرية والخرب التي تعود في معظمها الى العصر الروماني، كذلك تعد البلدة القديمة في ديراستيا منطقة اثرية وسياحية حيث انها تعد من قرى الكراسي. والخريطة التالية توضح اهم المناطق الاثرية والسياحية:



7.4.4 قطاع الاقتصاد:

يعتبر اقتصاد محافظة سلفيت مزيج من عناصر النشاط المختلفة من النشاط الزراعي والتجاري والصناعي والسياحي، ولكن يغلب عليها طابع الاقتصاد الزراعي خاصة الزيتون لكبر حجم الإنتاج في المحافظة. يتركز دخل العاملين في المحافظة على العمل في الوظائف الثابتة والحكومية ذات الدخل المتكرر والمستمر، إضافة إلى العمل داخل الخط الأخضر والمستوطنات المحاذية لمحافظة سلفيت، وبالنسبة للقوى العاملة في المحافظة فإن هنالك ارتفاع في نسبة المشاركة في القوى العاملة حيث أن ما نسبته 47% من السكان الذين هم في سن العمل (15 سنة فأكثر) هم داخل القوى العاملة، بمعنى أنهم يعملون أو يرغبون ويبحثون عن عمل، مقابل 44.1% على مستوى الأراضي الفلسطينية، وأن 81.2% من هؤلاء يعملون عمالة تامة و 3.6% يعملون عمالة محدودة، و 15.2% يعانون من البطالة، مقابل 23.7% يعانون من البطالة على مستوى الأراضي الفلسطينية.

إن نسبة القوى العاملة خارج القوى العاملة بلغت 53% منها 76% من الإناث، وبالتالي فإن هناك قوى عاملة يجب إدماجها في سوق العمل ومن حيث توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية في محافظة سلفيت، فإن قطاع تجارة الجملة والتجزئة والحرف الصغيرة يشكل أعلى نسبة إشغال، يليه قطاع الصناعات

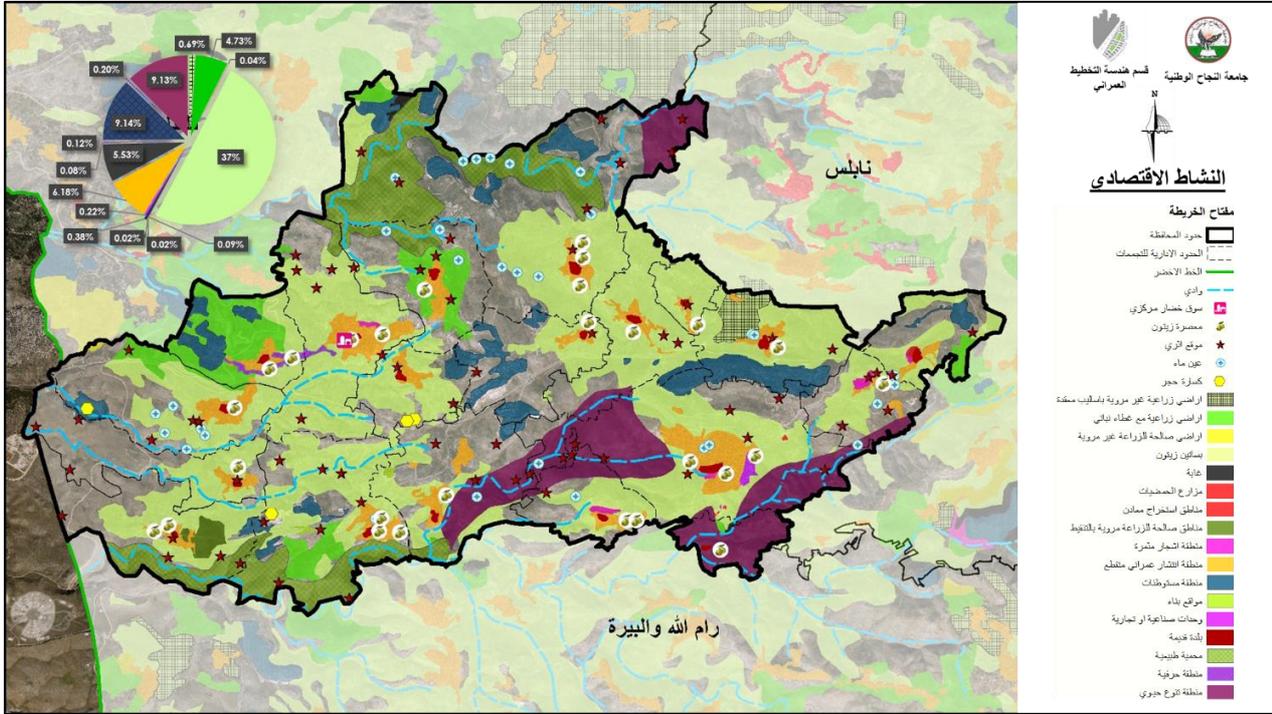
التحويلية والمحاجر وغيرها، حيث جاءت نسبة التوزيع للقطاعين المذكورين أعلى من مثيلاتها على مستوى الضفة الغربية. أما فيما يخص القطاع الزراعي، فقد جاءت نسبة التوزيع أقل منها للضفة الغربية رغم أن المنطقة هي منطقة زراعية.

تعتمد الزراعة بشكل رئيس على الزراعة البعلية والأشجار المثمرة خاصة الزيتون الذي يعتبر المصدر الرئيسي لدخل الزراعة، أما الزراعات المروية فهي قليلة جداً، وتعتمد المحافظة في الحصول على محاصيلها من الخضروات والفواكه من خارج المحافظة،

أما المعالم السياحية في المحافظة، تضم المحافظة عدداً من المواقع والمباني الأثرية والتاريخية التي تعود لحضارات قديمة .

وأما الصناعة فقد أولت المنطقة الصناعية اهتماماً بالصناعات والحرف الصغيرة، حيث أنشئ مجمع الحرف والصناعات ضمن المنطقة الصناعية بمساحة 2.1 دونم و تبلغ المساحة الإجمالية للمنطقة الصناعية 320 دونم، ومصادق منها على مساحة فعلية هي 89 دونم، تقع ضمن المخطط الهيكلي الجديد لمدينة سلفيت و تمثل المشاريع الصغيرة بكافة تخصصاتها عصب الاقتصاد في المحافظة، حيث تعتبر معظم المشاريع هي مشاريع صغيرة سواء بالنسبة لعدد العاملين أو رؤوس الأموال المستثمرة، سواء كانت المشاريع ممولة من داخل المحافظة أو تلك التي تأتي من خارج المحافظة، رغم صغر مساهمتها، وتعاني هذه المشاريع من عدد من الصعوبات نتيجة لظروف مختلفة.

والخريطة التالية توضح الاسقاطات المكانية للأنشطة الاقتصادية الرئيسة في المحافظة:



5.4 التحليل القطاعي:

في هذا الجزء، سيتم تقسيم نتائج تشخيص القطاعات السابق إلى مؤثرات ايجابية واخرى سلبية، وذلك حسب تأثيرها على امكانية التوسع العمراني المستقبلي وعلى جوانب التنمية المستقبلية.

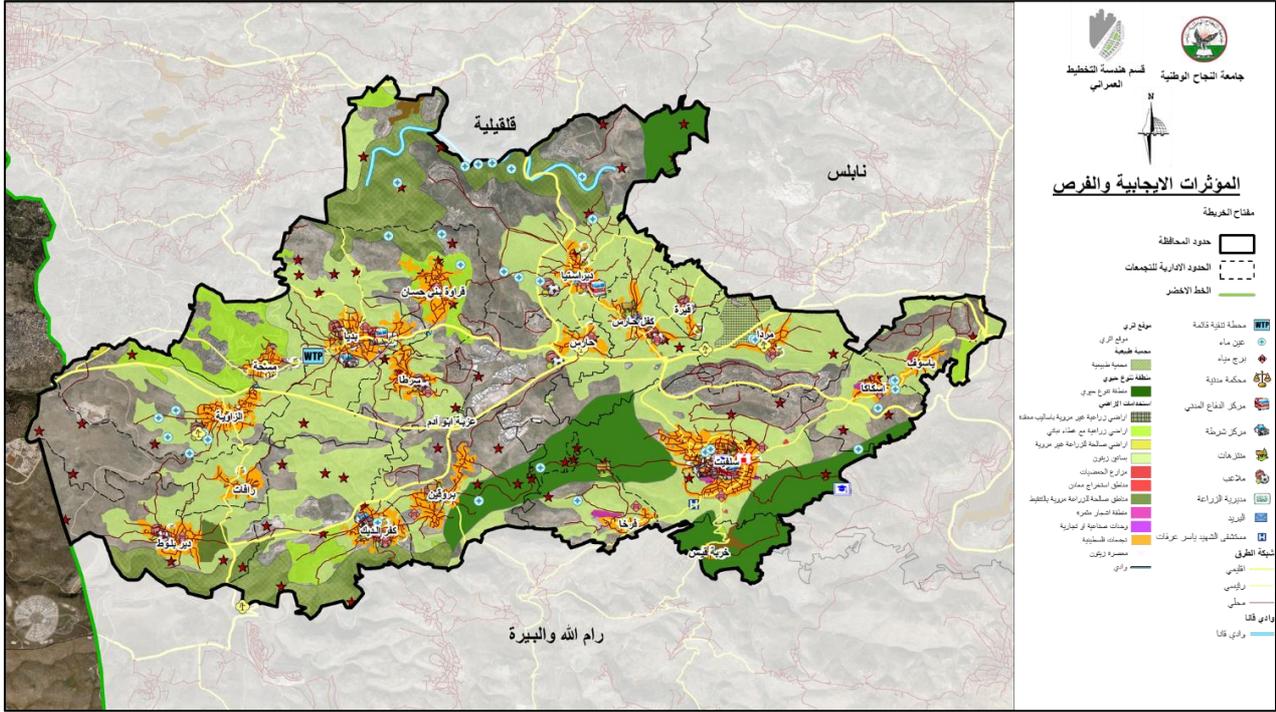
1.5.4 المؤثرات الايجابية والفرص:

تظهر الخريطة التالية اهم الفرص والمؤثرات الايجابية التي يمكن استغلالها لتحقيق تنمية المحافظة، وهي:

- ▶ جميع التجمعات لديها مخططات هيكلية
- ▶ اراضي أ و ب التي تشكل 25% من اراضي المحافظة
- ▶ وجود نسبة عالية من بساتين الزيتون
- ▶ وجود محميات طبيعية مثل واد قانا وواد المطوي
- ▶ وجود اراضي عالية القيمة الزراعية في دير بلوط
- ▶ وجود الكثير من الاثار والمناطق الاثرية
- ▶ وجود عدد كبير من عيون الماء

► وجود الخدمات المختلفة على مستوى التجمعات والمحافظة

► جامعة الزيتونة التي تم انشاؤها حديثاً في مدينة سلفيت، والفرصة التي توفرها لتطوير المنطقة



2.5.4 المؤثرات السلبية والمحددات:

والتي تظهر في الخريطة التالية، ويمكن إجمالها بما يلي:

► الاحتلال وسياساته المجحفة والمتمثلة ب: جدار الفصل العنصري، المستوطنات التي تتساوى مع التجمعات الفلسطينية في العدد، المناطق الصناعية الاسرائيلية، اراضي ج التي تشكل 75% من اراضي المحافظة، الطرق الالتفافية الاسرائيلية وخاصة طريق عابر السامرة الذي يفصل الشمال عن الجنوب، نقاط التفتيش الاسرائيلية الدائمة والمؤقتة

► مناطق التنوع الحيوي والغابات والاراضي عالية القيمة الزراعية

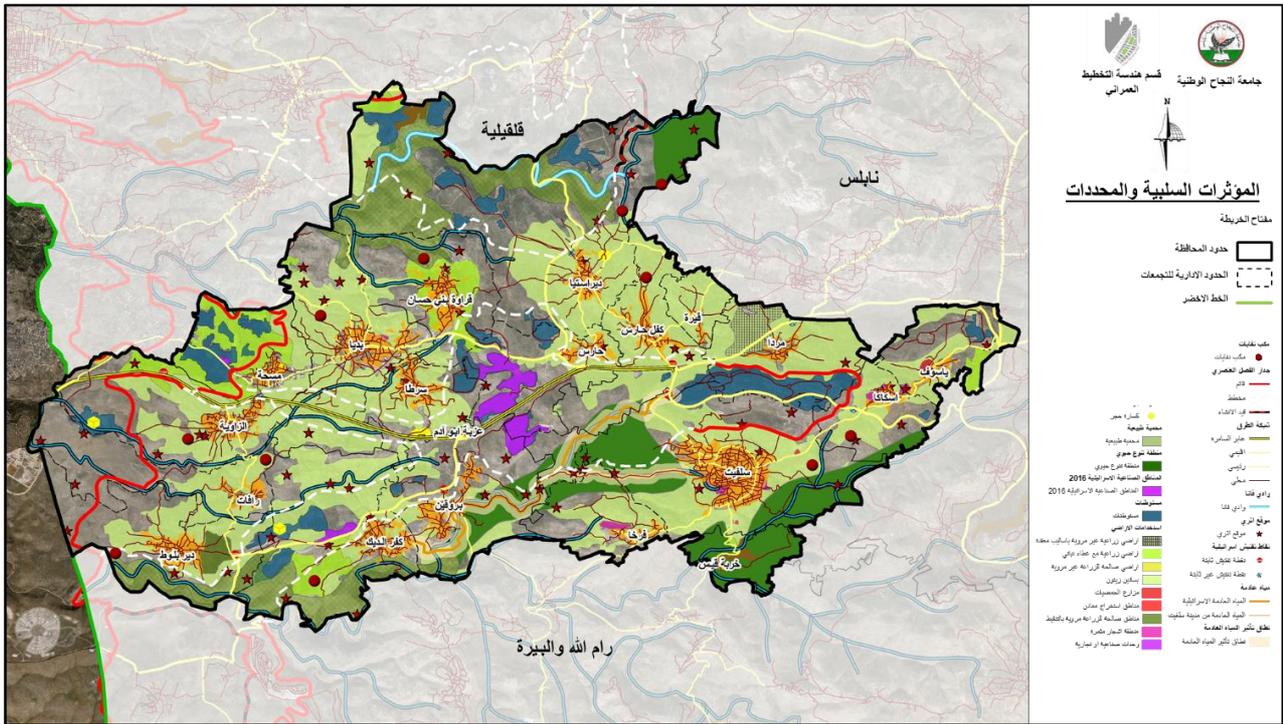
► المياه العادمة وتأثيرها السلبي على التوسع العمراني والنشاط الزراعي

► مكبات النفايات العشوائية

► غياب تسوية الاراضي باستثناء بعض التجمعات

► عدم وجود شبكات صرف صحي باستثناء مدينة سلفيت

- ▶ ضعف التواصل الجغرافي المباشر بين مناطق المحافظة بفعل انتشار المستوطنات الإسرائيلية
- ▶ قلة منشآت الصناعة الزراعية
- ▶ ضعف البنية التحتية والاستثمار بالقطاع الصناعي



الفصل الخامس: مقترح المشروع

1.5 مقدمة:

يتناول هذا الفصل صياغة الاستراتيجية الخاصة بمحافظة سلفيت وتشمل الرؤية والأهداف والمؤشرات والبرامج والمشاريع التنموية والاحتياجات المستقبلية وصولاً للمخطط الإقليمي النهائي للمنطقة.

2.5 الرؤية التنموية:

تعرف الرؤية على أنها مجموعة من التصورات والتوجهات التي تطمح المنطقة (المحافظة) إلى تحقيقها في المستقبل. فالرؤية هي صورة للمستقبل تهدف المنطقة إلى الوصول إليها خلال فترة محددة من الزمن. وفي العادة تسعى الصياغة التي يجري إعدادها لتجيب عن السؤال الخاص بتحديد الإمكانيات الخاصة بالمنطقة والتي تؤهلها لأن تكون بصورة معينة في المستقبل. إن الرؤية التي يجري تطويرها لأي منطقة يجب أن تعكس هدف أو توجه مختلف الأطراف من مؤسسات حكومية ومؤسسات مجتمع مدني وهيئات محلية ومواطنين وقطاع خاص. وبالنسبة للرؤية التنموية المستقبلية التي تم صياغتها لمحافظة سلفيت حسب الخطة الاستراتيجية للمحافظة لعام 2013 فهي كما يلي:

"تحو محافظة صامدة مزدهرة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً في بيئة آمنة يسودها التميز والإبداع والشراكة والعدالة"

3.5 القضايا التنموية:

تمثل هذه القضايا صعوبات أو مشاكل لها تأثير ملموس على طريقة عمل منطقة التخطيط أو قدرتها على تحقيق نتائج طموحة ولمموسة، كما تمثل أهم الأولويات الملحة والأكثر أهمية وتأثيراً بالمنطقة وتبنى عليها الغايات والأهداف الاستراتيجية.

ومن أهم هذه القضايا في محافظة سلفيت:

1. غياب تسوية الاراضي

2. ضعف القطاع السياحي
3. غياب منطقة صناعية وضعف القطاع الاقتصادي
4. ضعف قطاع البنية التحتية
5. ضعف الاستثمارات في مجال الزراعة والتصنيع الغذائي

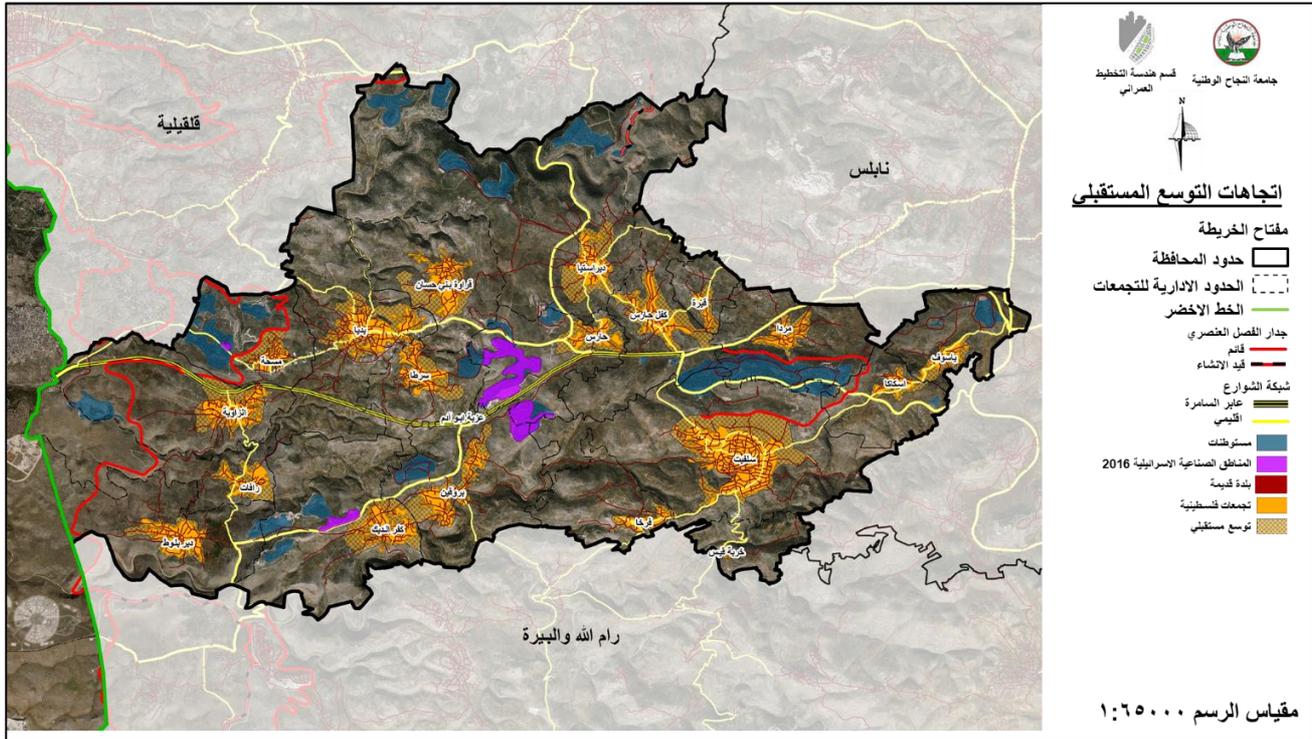
4.5 الاهداف التنموية:

من اهم الاهداف التي نسعى لتحقيقها من خلال المخطط الاقليمي لمحافظة سلفيت:

1. رفع مستوى التخطيط العمراني في المنطقة
2. تشجيع السياحة البيئية
3. المساهمة في معالجة البطالة والفقر ورفع مستوى المعيشة لآبناء المحافظة

5.5 اتجاهات التوسع المستقبلي:

بعد تحديد اهم محددات التوسع العمراني، المتمثلة بالأراضي الزراعية عالية القيمة وبساتين الزيتون ومناطق التنوع الحيوي والمحميات الطبيعية والمناطق الصناعية، تم رسم مناطق التوسع المستقبلي بعيداً عن هذه المناطق، وبسبب الوضع السياسي الصعب الذي تعاني منه المنطقة، تم التوجه لأن يكون المخطط مقاوماً للاحتلال قدر المستطاع، فكان التوسع باتجاه المستوطنات، ليحد من اتساعها ويقيدها، فكانت اتجاهات التوسع المترسومة كما هي في الخريطة التالية:

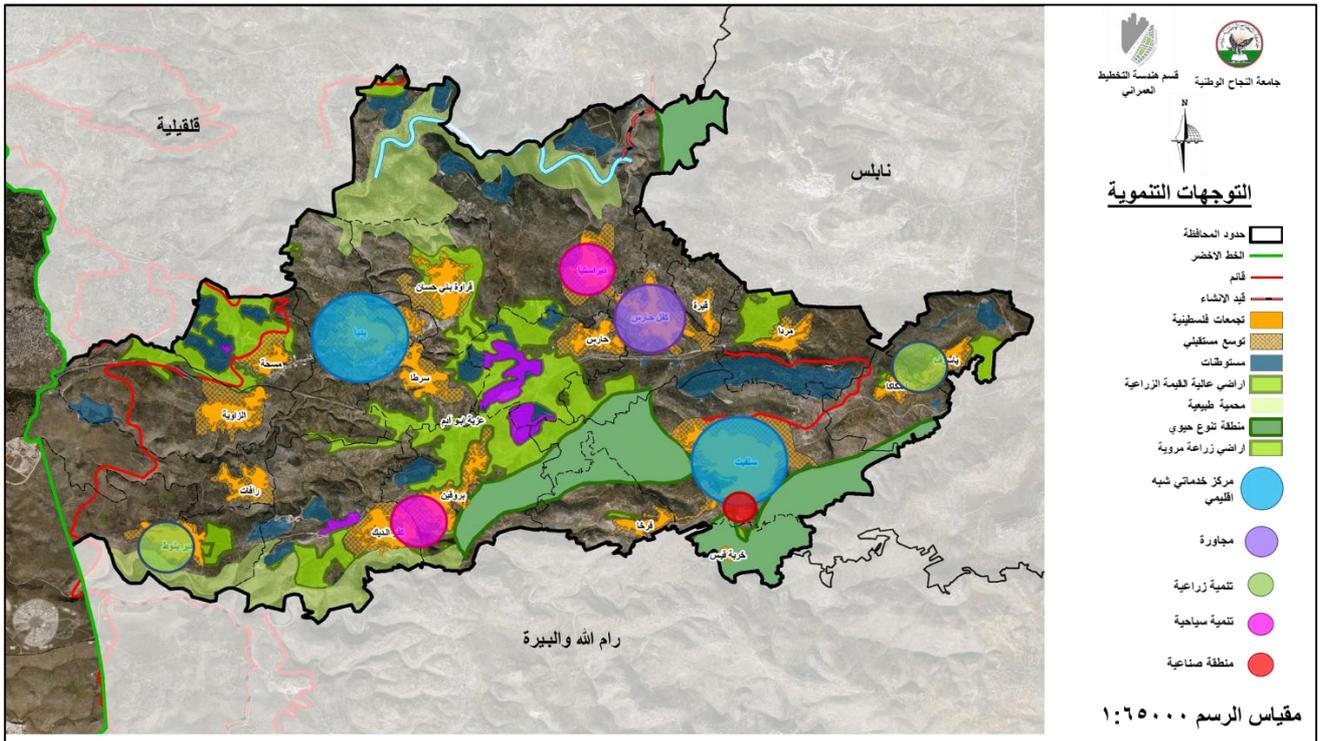


6.5 التوجهات التنموية المقترحة:

بعد تحديد أهم القضايا والاهداف التنموية وكذلك الرؤية التنموية، ثم اتجاهات التوسع المستقبلية، تم الخروج بتوجهات تنموية تحقق هذه الاهداف والقضايا، وكانت كالتالي:

1. تطوير صناعي
2. تطوير زراعي
3. تطوير سياحي
4. تطوير خدماتي

والخريطة التالية توضح التجمعات المقترحة لهذه التوجهات:



المصادر والمراجع

➤ الخطة التنموية الاستراتيجية لمحافظة سلفيت 2013-2022

➤ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

➤ موقع أريج للأبحاث التطبيقية

➤ الموقع الرسمي لوزارة الحكم المحلي